وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في

تخصص: اقتصاد دولي

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2024)

The impact of economic diversification on economic growth in Algeria: an empirical study for the period (1990–2024)

من إعداد الطالبين:

-صافة العالية

-وادي صليحة

تحت إشراف الأستاذة:

-د.بروبة فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة:

د. غوال نادية	أستاذ محاضر أ	جامعة غليزان	رئيسا
د. بروبة فتيحة	أستاذ محاضر ب	جامعة غليزان	مشرفا
د. بسويح منى	أستاذ محاضر ب	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية:2025/2024

شكـــر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقني واعانني على إتمام هذه المذكرة، وسدد خطاي في مسيرتي العلمية. فله الفضل أولا واخرا.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان الى كل من ساهم في تعليمي وتكويني منذ خطواتي الأولى في مقاعد الدراسة، من اساتذتي في المرحلة الابتدائية، ثم المتوسطة، فالثانوية وصولا الى اساتذتي في الجامعة، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم.

ولا يسعني الا ان اعبر عن امتناني العميق لعائلتي، التي كانت سندي الحقيقي ودعمي المستمر، فلكم مني كل الحب والتقدير على صبركم وتشجيعكم الدائم.

كما اخص بالشكر أصدقائي وزملائي الذين كانوا عونا لي وشاركوني هذه الرحلة العلمية والإنسانية بكل صدق ومحبة.

جزاهم الله خير الجزاء، وجعل ما قدموه في ميزان حسناتهم.

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع :

الى من غرست في بذور الطموح، الى من علمتني ان النجاح لا ياتي صدفة، الى امي الغالية مصدر الحب والدعاء وسندي في كل مراحل حياتي اهديك هذا العمل تقديرا وعرفانا لا يوفيك حقك

الى والدي العزيز، قدوتي ومصدر قوتي شكرا لدعمك وتشجيعك الدائم، دمت لي نورا لا ينطفئ وسندا لا يميل وعونا في الحياة.

الى جدي الراحل، رحلت جسدا وبقيت في قلبي وذكرياتي علمتني الكثير وكنت دائما القدوة حتى بعد الرحيل اسال الله ان يجعل قبرك روضة من رياض الجنة .

الى أخي وأخواتي الأعزاء، السند في كل الأوقات لكم كل الشكر والمحبة ولا انسى ابن اختي مُحَمَّد امير الذي مصدر فخر وبهجة في البيت اهديك هذا العمل بصدق والمحبة ووصيتي لك ان لا تخف من البدايات فكل طريق عظيم بدا بخطوة، وثق ان الله لا يخذل من احسن الظن وسعى بصدق .

الى صديقاتي لرفيقات الدرب شكرا لضحكاتنا التي حففت كل هم ولتفاصيلنا التي لا تنسى.

والى ابنة خالتي فيروز صديقة روحي وتوأم قلبي، كنت النصف الذي يفهم دون شرح، والظل الذي يرافقني دون ملل في حضورك تزهر اللحظات وتلين الأيام دمت قطعة من قلبي لا تغيب ورفيقة درب لا تعوض.

الى اساتذتي الكرام من مرحلة الابتدائية الى الجامعة لكم على كل ما غرستموه في نفسي من علم و اخلاق.

الى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا البحث المتواضع ،

جزاكم الله عني خير الجزاء، وبارك فيكم.

طالبة صافة العالية

الاهداء

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي واعانني على اتمام هذا العمل المتواضع، فله الفضل وله الشكر والثناء الحسن.

الى اعظم نعمة في حياتي، الى والدي الغاليين الى من زرعوا في قلبي حب العلم وغرسوا في نفسي قيم الطموح والصبر، الى من كانا سندي بدعائهما، بحنانهما وبتوجيههما، اهدي لكم هذا العمل المتواضع عربون حب وعرفان لا يوفيكما حقكما مهما كتبت.

الى اخوتي واخواتي الأعزاء، رفاقي في درب الحياة ودفئ البيت الذي لا يبرد، شكرا لدعمكم وكلماتكم التي انارت الى الطريق حين اظلم.

الى أبناء اختي الصغيرين مُحَمَّد اصيل وشهرزاد اخلاص، هذه الكلمات مهداة اليكم أيضا، ثابروا، احلموا، لا تتوقفوا، واصبروا على طريق العلم حتى تصلوا الى ما وصلت اليه اليوم، بل واكثر ان شاء الله.

الى صديقاتي الغاليات، انتن الوجه الاخر للفرح في حياتي الجامعية بضحكاتكن، بصدقكن، بتفاصيلكن الجميلة التي رافقتني في التعب، فشكرا لكن من القلب.

الى اساتذتي الكرام الى من حملوا مشاعل العلم الى من لم يبخلوا بعلم ولا نصيحة الى أولئك الذين علمونا ان العلم ليس حشو معلومات بل بناء عقول اهديكم هذا العمل ولو كان بسيطا فهو ثمرة من ثمار ما زرعتموه فينا اسال الله ان يجعل ما تقدموه علما نافعا واجرا لا ينقطع.

أخيرا الى كل من دعمني بكلمة طيبة او دعاء صادق او لحظة صبر..... اهديكم هذا الإنجاز فهو ثمرة دعواتكم ومحبتكم

وادي صليحة

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وقد اشارت نتائج القياسية الى وجود علاقة عكسية في المدى الطويل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي وهو ما يعد نتيجة غير متوقعة وتفسر غالبا بتركيبة هذه الصادرات التي تظل متمركزة حول المواد الأولية غير المصنعة، مما يحد من قدرتها على دعم النمو بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي؛ النمو الاقتصادي؛ نموذجARDL؛ الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ الانفتاح التجاري.

Abstract:

The study aims to determine the impact of economic diversification on economic growth in Algeria during the period (1990-2024), relying on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The standard results indicate a long-run inverse relationship between non-hydrocarbon exports and economic growth. This is an unexpected result, and is often explained by the composition of these exports, which remain concentrated around unprocessed raw materials, limiting their ability to effectively support growth**.**

Keywords: Economic diversification; Economic growth; ARDL model; Non-hydrocarbon exports; Trade openness

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير: ..... أ

الإهداء ..... ب

الملخص: .... ج

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول:..... هـ

قائمة الأشكال:..... و

قائمة الاختصارات:..... ز

قائمة الملاحق: ..... ح

الفصل الأول: مقدمة عامة 2

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 7

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات 32

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات 60

قائمة المراجع: 65

قائمة الملاحق:..... 67

فهرس الجداول

رقم الفصل –رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.2)	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	40-33
الجدول رقم (1.3)	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة(1990-2024)	45-44
الجدول رقم (2.3)	التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات للفترة(1990-2024)	48-47
الجدول رقم (3.3)	تطور الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة(1990-2024)	50-49
الجدول رقم (4.3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة(1990-2024)	52
الجدول رقم (5.3)	المتغيرات المستخدمة في الدراسة	57
الجدول رقم (6.3)	مؤشرات الإحصاء الوصفي لتغيرات الدراسة	55
الجدول رقم (7.3)	نتائج اختبار الاستقرارية للنو الاقتصادي-augmented dickey fuller	59
الجدول رقم (8.3)	نتائج اختبار الاستقرارية للصادرات خارج المحروقات augmented-dickey fuller	60
الجدول رقم (9.3)	نتائج اختبار الاستقرارية للانفتاح التجاري -augmented dickey fuller	61-60
الجدول رقم (10.3)	نتائج اختبار السببية ل pairuvise Granger Causality tests	61-62
الجدول رقم (11.3)	نتائج اختبار الحدودARDL bounds test	63
الجدول رقم (12.3)	نتائج اختبارjohansen cointegration	65-64
الجدول رقم (13.3)	تقدير نموذجARDL	68-67
الجدول رقم (14.3)	نتائج اختبار معمال تصحيح الاخطاء في الاجل القصير	69
الجدول رقم (15.3)	نتائج اختبار نموذج طويل الاجل	70
الجدول رقم (16.3)	نتائج الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي	71
الجدول رقم (17.3)	نتائج اختبار عد تجانس تباين الاخطاء	72

فهرس الأشكال

رقم الفصل –رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.2)	رسم تخطيطي يوضح مفهوم النمو الاقتصادي	09
الشكل رقم (2.2)	رسم تخطيطي لاستراتيجية التنويع الاقتصادي	18
الشكل رقم (1.3)	رسم بياني لتطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2024)	46
الشكل رقم (2.3)	رسم بياني للتركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2024)	49
الشكل رقم (3.3)	رسم بياني لتطور الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (1990-2024)	51
الشكل رقم (4.3)	رسم بياني تطور الناتج الاجمالي في الجزائر للفترة (1990-2024)	53
الشكل رقم (5.3)	تحديد عدد التاثيرات في نموذج ARDL	66
الشكل رقم (6.3)	رسم بياني يثل التوزيع الطبيعي للاخطاء	71

قائمة الاختصارات:

الاختصار	المصلح باللغة العربية	المصلح باللغة الإنجليزية
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	GROSS DOMESTIC PRODUCT
EXPORTHH	الصادرات خارج المحروقات	NON-HYDROCARBN EXPORTS
OPEN	الانفتاح التجاري	TRADE OPENNESS
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي بالإبطاء الموزع	AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق رقم (01)	اختبارات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	80
الملحق رقم (02)	اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء	80
الملحق رقم (03)	اختبار ثبات تباين الأخطاء	80
الملحق رقم (04)	اختبار الاستقرارية للنمو الاقتصادي	81
الملحق رقم (05)	اختبار الاستقرارية للصادرات خارج المحروقات	81
الملحق رقم (06)	اختبار الاستقرارية للانفتاح التجاري	81
الملحق رقم (07)	اختبار السببية	82
الملحق رقم (08)	اختبار الحدود	82
الملحق رقم (09)	اختبار عدد العلاقات التكاملية التوازنية طويلة المدى	83
الملحق رقم (10)	تقدير النموذج	84
الملحق رقم (11)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ (قصير المدى)	84
الملحق رقم (12)	تقدير نموذج طويل المدى	85

الفصل الأول

مقدمة عامة

مقدمة:

تسعى الدول دوما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتباره الهدف الأساسي الذي تنطلق منه سياستها التنموية وخططها الاقتصادية، لكن هذا الاستقرار لا يظهر تلقائيا، بل يتحقق من خلال تبني سلسلة من السياسات والأدوات الملائمة، ويعد التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وان كان لا يرفع من معدلات النمو فانه يقلل من تقلباته وبالتالي يقلل من تقلبات الاستهلاك مما يؤدي الى تحقيق استقرار اقتصادي ولهذا فان اللجوء الى التنويع الاقتصادي يعتبر امر ضروري خاصة في البلدان التي يتركز فيها الإنتاج في قطاع او قطاعين مما يجعلها اكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

يعتبر النمو الاقتصادي احد الأهداف الأساسية التي تسعى الدول الى تحقيقها وذلك من اجل تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة, فالاعتماد المفرط على قطاع معين أي الاتصاف بالأحادية الاقتصادية مثل قطاع المحروقات في الجزائر يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية مما يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة, ومع التقلبات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية ,اصبح من الواجب البحث عن بدائل اقتصادية تعزز من القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق تنمية شاملة.

ولان التنويع الاقتصادي يعتبر كأحد الحلول الاستراتيجية التي تعتمدها الدول لتقليل الاعتماد على قطاع معين، فقد أصبحت حتمية البحث عن تنويع في القاعدة الإنتاجية لضمان نمو اقتصادي مستدام وتقليل التبعية لقطاع واحد، حيث يشمل التنويع الاقتصادي تطوير القطاعات الأخرى مثل: الصناعة, الفلاحة, السياحة و الخدمات، فقط شهد القطاع الزراعي استثمارات متزايدة تهدف الة تحقيق الامن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات ، من خلال تشجيع الفلاحة الصحراوية واستخدام التكنولوجيا الزراعة الحديثة . اما القطاع الصناعي، فقد حظي بدعم من خلال انشاء مناطق صناعية جديدة وتحفيز الإنتاج المحلي لتقليل من فاتورة الاستيراد، خاصة في الصناعة التحويلية والصناعات الغذائية

من جهة أخرى، تسعى الجزائر الى تعزيز قطاع السياحة، باعتباره مورداً اقتصادياً غير مستغل بالشكل الكافي، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية ، تطوير السياحة البيئية والصحراوية، وتشجيع الاستثمار في الفنادق والمرافق السياحية. كما يشهد قطاع الخدمات ، خاصة الخدمات الرقمية ، نمواً ملحوظاً ، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية ،التجارة الالكترونية و الخدمات اللوجستية مجالات واعدة تسهم في خلق مناصب شغل جديدة وتعزز التنافسية الاقتصادية .

إلى جانب تطوير هذه القطاعات، لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث تمثل هذه المؤسسات أكثر من 90% من النسيج الاقتصادي في الجزائر. وقد أولت الدولة أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال تبني سياسات داعمة، مثل توفير التمويلات عبر صناديق الدعم الحكومية، تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين بيئة الأعمال. كما تم إنشاء حاضنات أعمال لدعم الشركات الناشئة، خاصة في مجالات التكنولوجيا، الزراعة الذكية، والصناعات الإبداعية، مما عزز من دور هذه المؤسسات في خلق مناصب شغل جديدة، وتحفيز الابتكار، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تواجه مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، مثل الحاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار، إزالة العراقيل البيروقراطية، توفير بنية تحتية متطورة، وتعزيز التكوين المهني والتكنولوجي ليتماشى مع متطلبات سوق العمل. كما أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التطورات التكنولوجية، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تسريع عملية التنويع الاقتصادي وتحقيق نمو أكثر استدامة.

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر، من خلال تقييم السياسات المتبعة في تطوير القطاعات الإنتاجية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تسلط الضوء على الفرص المتاحة والتحديات القائمة، ومدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق تحول هيكلي يجعله أقل ارتباطًا بعائدات النفط وأكثر تنوعًا وتنافسية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

1. صياغة الإشكالية:

بناءا على ما تم ذكره سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية:

– ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024؟

2. الأسئلة الفرعية:

من اجل الالمام اكثر بالموضوع قيد الدراسة تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهو المفهوم الاقتصادي للتنويع الاقتصادي وما هي مجالاته؟

2-هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي؟

3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي و الصادرات خارج المحروقات؟

3. صياغة الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

1-التنويع الاقتصادي هو أحد الحلول الفعالة لمواجهة الاقتصاد الريعي، ويقلل من المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار السلع الأساسية.

2- هناك علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

3-هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الاجل الطويل.

4. أهدف الدراسة:

لهذه الدراسة جملة من الأهداف نلخصها في النقاط الاتية :

- التعرف على التنويع الاقتصادي واهم المفاهيم المرتبطة به.
- تحديد مؤشر التنويع الاقتصادي ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2024.
- تحديد العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي حيث يعتبر من اهم العوامل التي تساهم في تعظيم النمو الاقتصادي من جهة وقياس الأثر الذي يمكن ان يحدثه على النمو الاقتصادي من جهة أخرى

6. أسباب ودافع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع لاختيار هذا الموضوع من بينها:

- الرغبة الشخصية في دراسة وتحليل اثار مثل هذه المواضيع وتدعيم الرصيد المعرفي فيها.
- البحث عن حلول لمشاكل اقتصادات ريعية
- تتأثر بالتقلبات والأزمات التي تحدث في الأسواق الدولية كالجزائر.
- الرغبة في ابراز أهمية العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر

7. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة الى حدود زمنية وحدود مكانية.

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة 1990-2024.

-الحدود المكانية : الدراسة تخص التنويع الاقتصادي في الجزائر واثره على النمو .

8. منهج الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم استخدام بعض المناهج التي يطلبها كل فصل من فصول الموضوع وهي: المنهج الوصفي والتحليلي لا ستعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة وتطورها، والأساليب القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر بالإضافة الى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ardl)

9. محددات الدراسة:

- صعوبة الحصول على احصائيات موثوقة ودقيقة حول مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام
- تباين وتضارب المصادر في تقديم البيانات الاقتصادية ،مما يؤثر على موضوعية التحليل.
- قلة توفر المعلومات الرسمية المفتوحة خاصة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية في قطاعات مثل السياحة او الطاقات المتجددة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف المهمة للدول التي تسعى جاهدة إلى تحقيقه، كما أن هذا يعكس تحسن الأداء الاقتصادي وزيادة معدلات الإنتاج، غير أن استدامة هذا النمو واستقراره يعتمدان بشكل كبير على التنويع الاقتصادي، الذي يخفض من مخاطر الاعتماد على قطاع واحد، ويعزز القدرة على التصدي للتغيرات القائمة في السوق، ومن الناحية الأخرى، سيكون من السهل تحقيق معدلات نمو عالية إن وُفر مناخ اقتصادي وسياسي مناسب.

2.الاطار النظري للنمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم الأساسية التي شغلت اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في مختلف دول العالم ، سواء كانت المتقدمة او النامية ، نظرا لارتباطه الوثيق بمستوى المعيشة وتطور البنى الاقتصادية و الاجتماعية .وقد ادرج كأحد معايير الأساسية التي يستند اليها في تقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية وفعالية جهود التنمية . ومن اجل الإحاطة بجوانب هذه الظاهرة ، سيتم التطرق الى مفهوم النمو الاقتصادي ، ومحدداته ،وانواعه إضافة الى طرق قياسه .

1.2 مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

يشكل النمو الاقتصادي احد الركائز الجوهرية في تحليل أداء الاقتصاد الوطني، اذ يرتبط بشكل وثيق بقدرة الدول على تحقيق التقدم وتحسين مستويات المعيشة، لذا سنوضحه من خلال التطرق الى تعريفه واهميته فيما يلي :

1.1.2. تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ،ويعرف النمو الاقتصادي بانه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لانتاج البلد "،كما يمكننا الإشارة الى مفهوم التوسع الاقتصادي ،الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج ،وبالتال نستطيع القول : "ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي ،وبما ان النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ،فانه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي ، وفقا لما سبق فان النمو الاقتصادي يتجلى في :

-زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

-ارتفاع معدل الدخل الفردي. (خشيب، 2014، صفحة 22)

وهو أيضا العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، و يعرف أيضاً أّنه الزيادة فيّ سلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي . (التجاني.، 2017، صفحة 7)

كما عرفه Milton Friedman:النمو الاقتصادي للدولة بانه: تعزيز قدرة الدولة على انتاج وتوفير مجموعة واسعة من السلع الاقتصادية لمواطنيها, وذلك من خلال التطور التكنولوجي والإصلاحات المؤسسية, والتغيرات الأيديولوجية التي تساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان. (Frieidman, 2006, pp. 15-22)

ويعرف كذلك على انه: هو تلك الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما (ميساوي، 2018، صفحة 36)

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف مختلفة ومتعددة وكتعريف اجرائي يمكن القول بان النمو الاقتصادي يعد ظاهرة كمية تعكس التوسع في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، غالبا ما تقاس بسنة، ويترجم هذا التوسع الى تحسن في متوسط دخل الفرد، مما يعكس تطورا في الأداء الاقتصادي للدولة.

كما يمكن توضيح مفهوم النمو الاقتصادي من خلال العوامل المؤثرة فيه كما يوضحه الشك الموالي:

الشكل (1.2):رسم تخطيطي يوضح مفهوم النمو الاقتصادي.

.

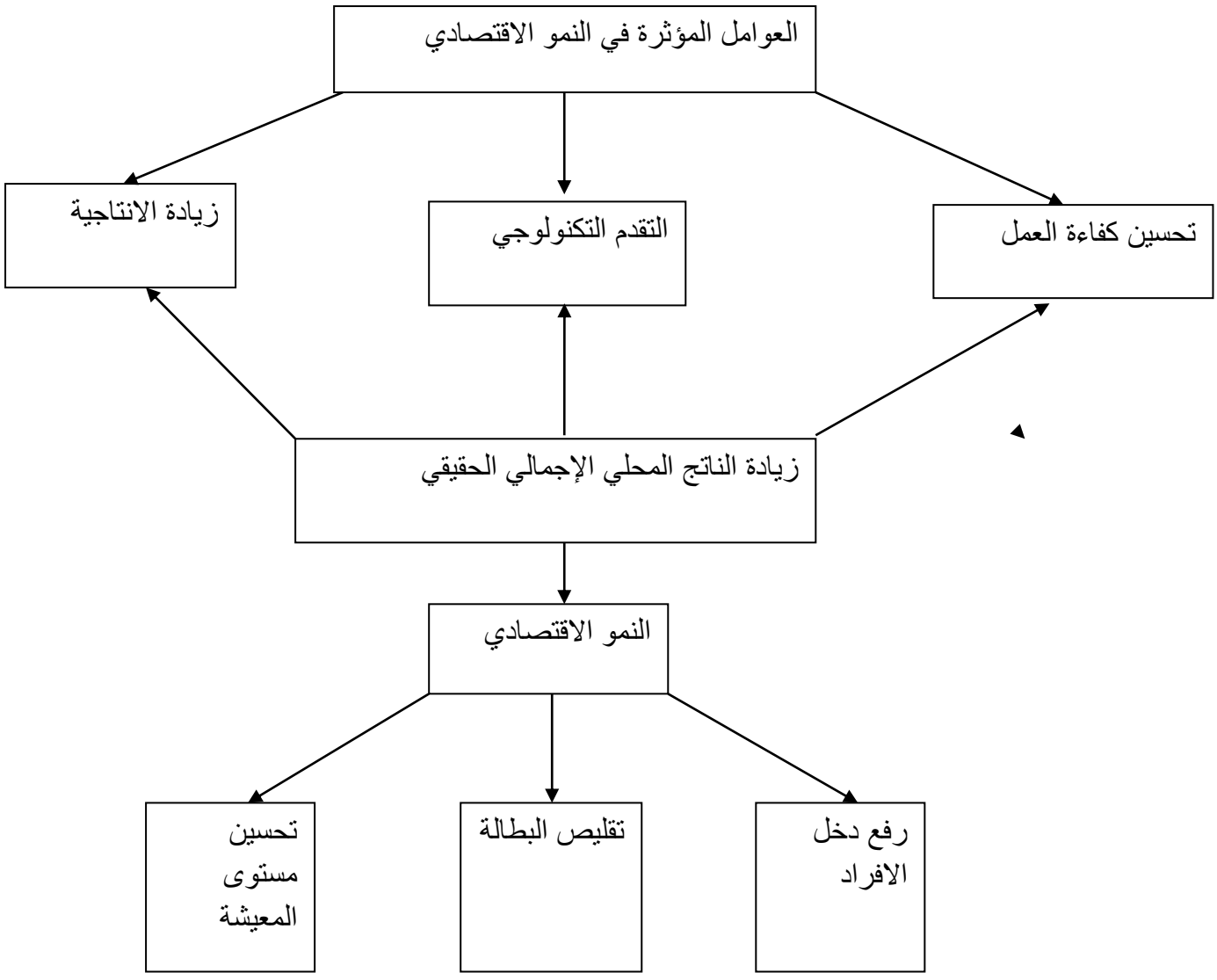

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ما تم ذكره سابقا.

2.2.أهمية النمو الاقتصادي:

يشكل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسية للكثير من الدول، وذلك لأنه يساعدهم في دعم اقتصاداتهم وزيادة مستوى الدخل والمساهمة في علاج مشكلة البطالة فتكمن أهمية النمو الاقتصادي في زيادة قيمة الدخل لتحسين مستوى دخل الفرد ،وتوفير الاحتياجات الأساسية وخاصة الموارد الغذائية بأسعار معقولة في متناول الجميع .وخلق المزيد من فرص العمل ،وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والاجتماعي للأفراد ،وتقليل نسبة العجز المالي في الميزانية ودعم ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة والمساهمة في نمو الدخل المحلي (شبل، 2012، الصفحات 8-9).

3.2. محددات النمو الاقتصادي:

أولا: المواد الأولية الطبيعية:

يعتبر توفير الموارد الطبيعية ضروريا للإنتاج، وندرة هذه الموارد يتطلب البحث عن استغلالها الأمثل ووجوده بوفرة يسمح للعمال في أسرع وقت، وهناك نوعان من الموارد الطبيعية، الموارد المتجددة وهي التي يمكن للطبيعة أن تتكفل بتعويضها وتوفيرها مجددا، والمارد غير المتجددة)كالبترول مثلا(والتي يتطلب الرشاد في استغلالها حتى لا تفني نهائيا، ولكن يجب التنبيه إلى أن هذا لا يمثل عاملا أساسيا للنمو فهناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية عرفت نموا اقتصاديا كبيرا كالسويد أو النرويج وهناك من الدول التي تتوفر على مستوى كبير من هذه الموارد ولم تحقق النمو المطلوب مثل كثير من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويمكن القول أن

الموارد الطبيعية تجد أهمية أكبر في بداية مسار النمو من حيث أنها توفر للدولة موارد من العملة الصعبة التي تحتاجها لشراء المعدات والآلات اللازمة للإنتاج (كاهي، 2014، صفحة 19).

ثانيا: التكنولوجيا الجديدة :

إن التقدم التكنولوجي يتضمن خلق أفكار جديدة والتي تكون جزئيا غير متسمة بالتزاحم أو التنافس، أو أن استهلاك شخص لها لا يؤثر على المقدار المتاح منها لأي شخص آخر، فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على النمو الاقتصادي، وقد يكون أهم من الزيادة في مجموع رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج، والتحسين في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل (بلقة، 2009، صفحة 43)

ثالثا: نفقات التجهيز والاستثمار:

يعتبر من المؤشرات المهمة لتفسير التغير في النمو الاقتصادي، ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقاً يطلق عليه بـ: الاستثمار الثابت المحلي)؛تحسينات في الأراضي (الأسوار، الخنادق، المصارف، وما إلى ذلك)؛شراء المصانع والمعدات والآلات؛ وبناء الطرق والسكك الحديديةً وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية، ووفقا لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993تعتبر عمليات الاستحواذ الصافية للأشياء الثمينة أيضاً تكوين رأس المال (مسعودي و خليفة، 2019، الصفحات 117-136)

رابعا: الموارد البشرية :

يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، الذي هو عبارة عن مجموع الناتج القومي الاجمالي الحقيقي على عدد السكان، حيث كان معدل الناتج القومي الاجمالي أكبر من معدل السكان يكون معدل النمو أكبر .

من خلال ما سبق يلاحظ أن عدد السكان عامل رئيسي في تحديد قيمة النمو الاقتصادي، فإذا ازدادت القوى البشرية بدرجة غير متناسبة مع الزيادة في قيمة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي يقل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، لأن الزيادة في عدد السكان تفرض الزيادة في اليد العاملة ومنه الإنتاج، والأخذ بعين الاعتبار التعداد السكاني القادر والراغب في العمل والإنتاج.

إضافة إلى تكوين العمال في إطار دعمهم للنمو الاقتصادي ليصبحوا ذوي مهارات وكفاءات عالية يحفزون بذلك الإنتاج ويحققون النمو من خلال ادراجهم للمعارف المكتسبة في عملية الإنتاج والاستفادة منها عموما (بوقفطان، 2023، صفحة 121).

4.2.أنواع النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة وهي تتفرع إلى ثلاثة أنواع رئيسية كالآتي :**أ-النمو الطبيعي أو التلقائي :**

يحاد النمو الطبيعي بتلقائية وتامة وهذا بفعل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة أي مجهودات القطاع الخاص أو المؤسسات الاقتصادية وذلك نتيجة توجهات وإجراءات غير منسقة يقوم بها المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا افراد او مؤسسات, دون تدخل الدولة او اتباع خطط اقتصادية ويكون هذا بشكل عفوي, وهو يحدث

في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية, من خلال تعبئة الموارد في راس المال المادي وفي المهارات البشرية كالانتقال من مجتمع الاقطاع الى المجتمع الرأسمالي, إضافة الى وجود المنافسة الكاملة والقرارات الرشيدة المتخذة ضمن الأسواق كل ذلك سوف يؤدي بشكل او باخر الى تقدم ديناميكي للنظام وتتلاشى ضمنه الحاجة الى سياسات مدروسة لتحقيق نمو اقتصادي.

ب–النمو العابر:

هو النمو الذي يتميز بالزوال ولا يملك صفة الديمومة والاستمرارية والثبات فهو يحدث دون تخطيط مسبق له، ولا يمكن للدول مهما كانت طبيعة اقتصاداتها القدرة على التحكم به ما يجعلها تعمل جاهدة على صياغة مختلف الخطط التنموية التي تساعدها على الابتعاد عن هذا النوع من النمو والتوجه نحو تحقيق نمو مستدام غير قابل للزوال ،هذا النمط من النمو يسود بشكل كبير في الدول النامية تزامنا مع مختلف التطورات المفاجئة الحاصلة في مؤشرات تجارتها الخارجية .وتقع اغلب الدول العربية النفطية تحت هذا النوع من النمو والذي ينشا بارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية فترتفع استثماراتها وتنخفض بانخفاضه، وسرعان ما يتلاشى هذا النمو بالسرعة التي ظهر بها. (بن بالي، 2024، الصفحات 11-12)

ج–النمو المخطط:

هو ذلك النمو الاقتصادي الذي ينتق عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وهو ما يسمى بالتخطيط القومي الشامل لكل القطاعات، أي أن للحكومة دور مركزي فيه لأنه يعبر عن النمو الاقتصادي بعيد الأمد وفقا لخطة تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة (صادقي، 2024، صفحة 5)

د–النمو الموسع:

ويتمثل هذا النمو في كونه نمو الناتج الوطني يهتم بنفس معدل نمو السكان أي ان الدخل الفردي يكون ساكنا.

هـ–النمو المكثف:

ويتمثل في النمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان مما يؤدي الى ارتفاع نمو الدخل الفردي. وعليه فانه عند الانتقال من النمو الموسع الى النمو المكثف فانه سيتحول المجتمع بالكامل وتتحسن مستوى المعيشة وتكون هنا نقطة انقلاب. (ذواورية و عوواودة، 2013، صفحة 9)

4.2.طرق قياس النمو الاقتصادي:

يوجد عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي إلا أن الاقتصاديين يعتبرون الناتج المحلي الاجمالي GDPأحد المؤشرات المتطورة لقياس النشاط الاقتصادي؛ إلا أنه يمكن قياسه بمؤشرات أخرى، وهذا ما سيتم عرضه في الآتي: (بيطاط، 2024، صفحة 74)

1.4.2.مؤشر الناتج المحلي الاجمالي GDP:

يقاس الناتج المحلي الاجمالي بثلاثة طرق كما يلي:

اولا: طريقة الإنتاج:

يحسب الناتج المحلي الاجمالي وفق هذه الطريقة يمع قيمة مبيعات السلع والخدمات مع استبعاد قيمة السلع والخدمات الوسطية، وذلك بهدف تفادي مشكلة تكرار حسابها مرة أخرى (كون السلع الوسطية هي سلع نهائية لمنشأة أخرى) وذلك وفق المعادلة التالية:

الناتج المحلي الاجمالي = اجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية –قيمة السلع والخدمات الوسطية

ثانيا: طريقة الانفاق:

يحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة بجمع الإنفاق الكلي الذي هو عبارة عن الطلب الكلي عن البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية تقدر (سنة.) إذا لتقدير قيمة الناتج فانه لا بد من جمع إنفاق كل قطاع: إنفاق القطاع العائلي (C)؛وقطاع الأعمال (I)؛وإنفاق قطاع الحكومي(G) وقطاع العالم الخارجي(X – M)وذلك وفق المعادلة التالية:

$$GDP = C+ I+ G+ (X-M) \ldots\ldots\ldots (01)$$

.ثالثا: طريقة الدخل:

حسب هذه الطريقة يتم جمع كل الدخول (دخول الأفراد، دخول الحكومة، دخول غير موزعة) طبعا الناتجة عن عملية ظهور الانتاج الكلي إلى حيز الوجود، ولذلك يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي وفق طريقة الدخل كالتالي: (بيطاط، 2024، الصفحات 74-75)

الناتج المحلي الاجمالي = دخول الأفراد + دخول الحكومة+دخول غير موزعة

دخول الأفراد = الأجر + الريع + الفائدة + الأرباح الموزعة

دخول الحكومة = صافي الضرائب غير مباشرة + دخل الحكومة من أملاكها + ضرائب أرباح الشركات

دخول غير موزعة = اهتلاك رأس المال الثابت + الأرباح غير موزعة

يقاس معدل النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر (الناتج المحلي الاجمالي GDP)كما يلي:

$$GDP = \frac{(GDPt - GDPt-1)}{GDPt-1} \times 100 \dots \dots \dots \dots (02)$$

2.4.2.متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الدخل الفردي:)

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، كما أن حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وفق هذا المؤشر لا تعني زيادة النمو، بل لا بد وأن يترتب عليها زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني فكثير من الأحيان يزيد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في دولة ما بمعدل أقل من معدل نمو السكان، وبالتالي لم يحدث نموا اقتصاديا. ووفقا لذلك فإن: (بيطاط، 2024، صفحة 76)

معدل نمو الدخل الفرد الحقيقي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

- **معدل النمو السكاني**

متوسط الدخل الفردي الحقيقي=(الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي/عدد السكان)

3.4.2. الدخل الوطني الكلي المتوقع:

اقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد كامنة ومعطلة وتتوفر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد على سبيل المثال التقدم التقني، في هذه الحالة حسب بعض الاقتصاديين يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل (بيطاط، 2024، صفحة 76).

5.2معوقات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعوقات، نذكر منها على سبيل المثال :

أولا: التعليم:

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لتسيير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، إن شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لابد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي.كما أن مدير متدرب على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على الموجودات منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فعالية بكثير، في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مدخلات معينة، من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال. (حواشين، 2019، صفحة 18)

من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية. وأي كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحت زيادة وليس نقص الاتفاقات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه يشكل عائقا خطيرا للنمو.

ثانيا: الصحة:

لا جدال أن الزيادة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين الصحية للأيدي العاملة، يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أتنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها اية شائبة، ذلك أن تعتمل نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

ثالثا: الموارد الطبيعية:

يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها، والاستفادة منها في عملية النمو، (حواشين، 2019، الصفحات 18-19)

وان كان الأمر، فإن ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل من الشاهدة عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهدة عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم لتركيب المحصولين، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب نقص في الوسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

رابعا: التكنولوجيا:

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلابد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدول متقدمة غنية، لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا، وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العلم النامين لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب غني جديد إلا عندما يكون قد تم

فحضه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي، وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحددة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو، وكذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدول المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات على مستوى عالي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني، وعلى دراية كاملة لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير، والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية. غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقا للنمو (حواشين، 2019، الصفحات 19-20)

3.الاطار النظري للتنويع الاقتصادي:

يعد التنويع الاقتصادي احدى سياسات التنموية الشاملة التي تستهدف احداث تحولات هيكلية معمقة في بنية الاقتصاد الوطني ،وذلك عبر تطوير مرتكزات جديدة للنمو تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليص التبعية لمصادر الايراد التقليدية .وعليه ،يهدف هذا الفرع الى تحليل مضامين سياسة التنويع الاقتصادي واستعراض ابعادها النظرية ؛

1.3 مفهوم التنويع الاقتصادي:

ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات (مرزوك و . عباس مكي، 2014، الصفحات 56-81)

وهو أيضاً "عملية تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية السلعية (في الناتج المحلي الإجمالي) بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية , زراعية كانت أم استخراجية مثل النفط" (بالقاسم و سيرينا، 2021، الصفحات 26-36)أما من الجانب المالي يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية علي أكثر من أداة استثمار وحيدة ، كالأسهم و السندات و صناديق الاستثمار وحتى النقد و المعادن و السلع الأساسية . ((زحاف و بن عجيلة، 2023، صفحة 9)

وكذلك يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها ان تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد (اوريسي، 2018، الصفحات 691-706)

وعرفه NATIONSUGN على انه:" عملية تحويل الاقتصاد بعيدًا عن مصدر دخل واحد نحو مصادر متعددة من مجموعة متزايدة من القطاعات والأسواق". تقليديا، تم تطبيقه كاستراتيجية لتشجيع النمو الاقتصادي الإيجابي والتنمية. وفي سياق التكيف مع تغير المناخ، فإنه يكتسب أهمية جديدة كاستراتيجية للتنويع بعيدا عن المنتجات والأسواق والوظائف الضعيفة ونحو مصادر الدخل المنخفضة الانبعاثات والأكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ (le-yin, 2003)

كما يمكن توضيح استراتيجية التنويع من خلال الشكل الموالي :

الشكل (2.2): رسم تخطيطي لمفهوم الاستراتيجية التنويع

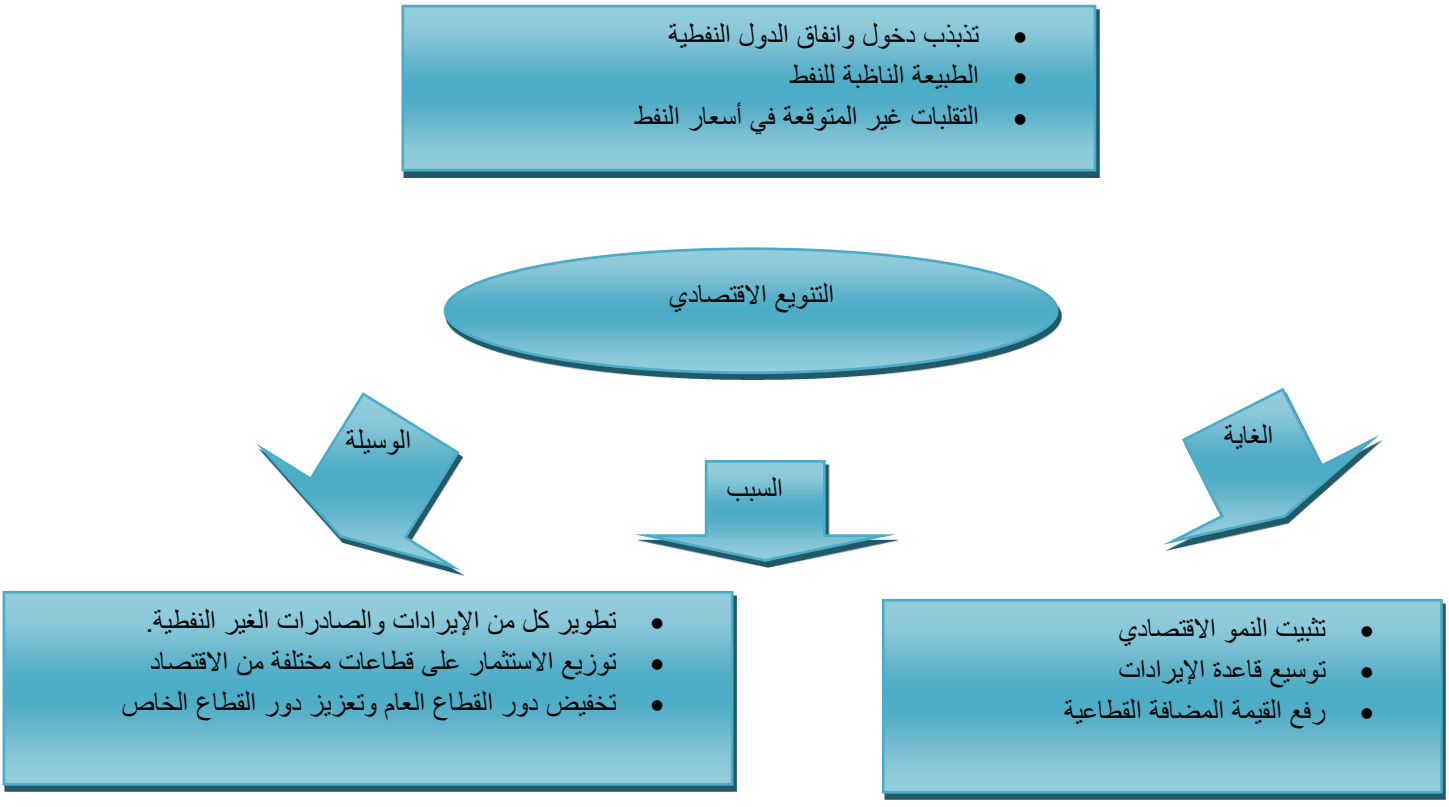

المصدر: (بقة، 2024، صفحة 23)

كخلاصة لما سبق من التعاريف فان التنويع الاقتصاد يعرف بانه عملية استراتيجية تهدف الى تقليص الاعتماد المفرط على قطاع اقتصادي واحد او عدد محدود من الأنشطة، من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع

مصادر الدخل. ويتجلى ذلك في تنمية قطاعات اقتصادية جديدة وتوسيع أسواق التصدير، إضافة الى تنويع الإيرادات العمومية سواء من خلال النشاط الاقتصادي المحلى او عبر الاستثمارات الخارجية، بما يعزز من مرونة الاقتصاد ويزيد من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

2.3 أهمية التنويع الاقتصادي :

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي فيما يلي:

أولا: حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية:

تقود عملية التنويع إلى التقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، لأنها تقلل الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية، من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى، التي تتميز بوقورات الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية، من الناتج المحلي الإجمالي، ألمر الذي يؤدي إلى تعزيز التجارة الخارجية والداخلية والتحرر من التركز السلعي ومن الاعتماد على سلة ضيقة من الصادرات وعلى مصدر واحد للدخل.

ثانيا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدل النمو:

يحقق الاقتصاد المتنوع الاستقرار والنمو من خلال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد، بهدف زيادة الناتج عن طريق تنويع الهيكل الإنتاجي، والذي يؤدي بدوره إلى خلق مزيد من فرص التشغيل وتعزيز النمو الاقتصادي، فضال عن تحسين الميزان التجاري وزيادة إيراداته المالية، الأمر الذي يرفع من القوة الشرائية للعملة المحلية ويقلل من الاختلالات السعرية.

ثالثا: خلق مناصب شغل والحد من البطالة:

يخلق الاقتصاد المتنوع مناصب شغل متعددة، نظرا لوجود عديد الصناعات التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل المتنوعة، وبالتالي تقليص البطالة وزيادة القيمة المضافة المحلية من خلال إقامة المشاريع الجديدة أو تطوير المشاريع القائمة ومساهمة المزيد من اليد العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات (مجدوب، 2020، الصفحات 37-38).

ويمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي:

- ✓ تنمية الاقتصاد تساعد على تقليل التبعية لقطاع واحد، مما يحمي البلاد من الأزمات المفاجئة.
- ✓ التنويع يفتح مجالات جديدة للاستثمار ويشجع رواد الأعمال على إطلاق مشاريع مبتكرة.
- ✓ يخلق فرص عمل أكثر، وهو ما يساهم في تقليص نسب البطالة وتحسين معيشة المواطن.

- ✓ يسمح باستغلال أفضل للموارد المحلية بدل الاعتماد على الاستيراد من الخارج.
- ✓ يدعم تطوير منتجات وخدمات متنوعة ذات جودة وقيمة مضافة، ما يعزز قدرتنا على التصدير.
- ✓ يجعل الاقتصاد الوطني أكثر توازنًا، استقرارًا، واستقلالية في مواجهة التحديات العالمية.

3.3أهداف التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع إلي تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد.
- تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد وبالتالي تجنب التأثير على عمليات تمويل التنمية.
- رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات علي عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من تركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع والخدمات.
- زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية و بالتالي زيادة القيمة المضافة ، حيث يسهم التنويع الرأسي في زيادة الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلا إنتاجية لقطاعات أخرى.
- يساهم التنويع في توليد فرص عمل جديدة ، و من ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج ، وما يترتب عليه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعيا و محليا.
- يساهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية و تخفيض الدور الحكومي للدولة.
- يسهم التنويع في تعزيز التنمية المستدامة، و ذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة (عبد الحميد، 2018، صفحة 78)

4.3أنماط التنويع الاقتصادي :

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع منها:

أولا: قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي(الصناعي)المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة.

ثانيا: على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. وبالتالي، يمكن أن نميز بين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق(8):

أ.تنويع الإنتاج: على مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشمل على الزراعة والصناعة (الاستخراجية / التحويلية) والخدمات. (ميلود و جاري ، 2020، الصفحات 139-150) وكذلك فتنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية "أو" المرض الهولندي ". التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

ب. تنويع الأسواق :ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك،

هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال، المهارات التكنولوجية وإنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا. إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معاً يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلّفة، ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك. (باهي و رواينية، 2016، الصفحات 133-152)

5.3محددات التنويع الاقتصادي:

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد . لكنه يبقى مرتبطا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الاطار ،يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية إفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي على عملية التنويع ، و هي:

- العوامل المادية : كالاستثمار و رأس المال البشري.
- متغيرات الاقتصاد الكلي : سعر الصرف و التضخم و التوازنات الخارجية.
- المتغيرات المؤسسية : الحوكمة ، و البيئة الاستثمارية و الوضع الأمني.
- السياسات العمومية: المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
- الوصول إلى الأسواق : درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات و رأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية و غير الجمركية)و الحصول علي التمويل (حنيفة و بن عجيلة، 2023، الصفحات 12-13)

6.3مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

هناك ثلاثة مقاييس رئيسية من خلالها يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي :

1.6.3.مؤشر هيرفندل–هيرشمان Herfindal–Hirshman:

إن أكثر الصيغ شيوعا في قياس التنويع الاقتصادي هو معامل هيرفندال–هيرشمان، والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة أو التركيب البنيوي تارة أخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة. ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، إذ صمم أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعرف معامل هي هيرفندال–هيرشمان بالصيغة التالية: (مجلخ، خلفاوي، و بشيشي، 2023، الصفحات 280–307)

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

xi :تمثل قيمة المتغير في النشاط،

Ni : تمثل عدد النشاطات،

X: تمثل قيمة المتغير في كافة النشاطات. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر، أي (1>H>0)فإذا كانت قيمة المعامل تساوي واحد فان التنويع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مرتكزا على نشاط واحد فقط. أما إذا كانت قيمة المعامل تساوي صفرا فان ذلك يؤشر على وجود تنوع تام في الاقتصاد. وعليه فان القيم المنخفضة لمعامل هيرفندال تدل على القدرة العالية للاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من القطاعات الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة للمعامل.

2.6.3–مؤشر أوجيف (ogiv) :يقيس هذا المؤشر التنوع الاقتصادي عن طريق التوزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما بحيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة آو الصادرات آو الدخل آو الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب على النحو التالي (ميلود و جاري، 2020، الصفحات 139-150) :

$$ogive\ index = \sum_{i=1}^{N} \frac{(Si - 1/N)^2}{1/N}$$

حيثN :هي عدد القطاعات في البلد، و Si:هي حصة القطاع من النشاط الاقتصادي بحيث يمثل التوزيع المتساوي للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنويعا اقتصاديا أعلى، ويعني التوزيع المتساوي Siتساوي 1/N؛ أي الحصة المثالية لكل قطاع بحيث تتراوح قيمه بين 1و 0 مثل معامل هرفندال- هرشمان والتي تفضي إلى نفس التفسير.

3.6.3-مؤشر فلادمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الاساس

βi : **الأهمية** النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمةCos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني, وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية (مُحَمَّد، رملة، و بدروني، 2021، الصفحات 81-93)

4.العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي:

تسعى الدول دائما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتباره الهدف الأساسي الذي تنطلق منه سياستها التنموية وخططها الاقتصادية, لكن هذا الاستقرار لا يظهر تلقائيا بل يتحقق من خلال تبني سلسلة من السياسات والأدوات الملائمة ويعد التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار، فان كان لا يرفع معدلات النمو فانه يقلل من تقلباته وبالتالي يقلل من تقلبات الاستهلاك مما يؤدي الى تحقيق استقرار اقتصادي، تعد العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي علاقة تكاملية حيث يسهم التنويع في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق استدامته، فكلما زادت قاعدة الاقتصاد وتنوعت مصادر الدخل زادت قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقلة. كما يمكن توضيح أكثر لعلاقة النمو الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة في هذا المجال حيث:

- بينت دراسة Ali et al(1991): ان التنويع يتضمن تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهي استراتيجية تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات، مع التركيز على المواد او المنتجات ذات الاتجاه الإيجابي للأسعار، وهوما يؤدي حتما للنمو.
- دراسة (lederman and moloney 2003):توصل الباحثان الى ان تركيز الصادرات يكبح النمو الاقتصادي.
- يشير Sinnott. Nash et torre (2010): الى ان التغييرات التقنية في قطاع الصناعات التحولية ليست بالضرورة اكثر أهمية من القطاعات الأولية .من شان انتاج بعض السلع الأساسية ان يكون مفيدا بنفس القدر بسبب الروابط مع المنتجات الأخرى
- دراسة (Chris papagegiou and Nikolask 2012): توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة ارتباط قوية بين طفرات التنويع وتسارع النمو، وبشكل اكثر وضوحا ترتبط طفرات التنويع مع تسارع النمو اللاحق بشكل قوي، وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة
- دراسةSenadza.Abenad Odure and louis (2015) Bernardin: ركزت هذه الدراسة حول العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي على عينة من 42دولة من دول افريقيا جنوب الصحراء، توصل الباحثون الى ان تنويع الصادرات له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي.)الزهراء , 2020-2021, pp. 24-25).

5. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:

بهدف توضيح مكانة هذه الدراسة ضمن الادبيات الاقتصادية ، تقتضي الضرورة العلمية استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي ، سواء في الجزائر او في بلدان ذات هياكل اقتصادية مشابهة ، وذلك للاستفادة من نتائجها في دعم الاطارين النظري والمنهجي للدراسة الحالية وتوضيح اختلاف بينها وبين دراسات السابقة .

1.5. الدراسات السابقة:

ان اية دراسة علمية لا يمكنها ان تنطلق من فراغ اذ لابد من الاعتماد على دراسات سابقة من اجل تدعيم البحث وفيما يلي نسرد جملة من الدراسات السابقة التي تقترب منهجيا وموضوعيا من الموضوع : النمو الاقتصادي واثره على التنويع الاقتصادي.

1.1.5الدراسات العربية:

❖ **الدراسة الأولى:** للباحث لودان بوعبد الله بن حراث حياة و يوسفي رشيد بعنوان " **مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر** " مجلة دفاتر بوادكس ، مجلد 4 العدد 2 لسنة 2015 وقد خلصت هذه الدراسة في معرفة الاستراتيجيات والإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لتفعيل التجارة الخارجية والاهتمام بقطاع الصناعة كونه واهم آليات ترشيد الواردات وتنويع الصادرات خارج المحروقات، و برغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي يتجلى جزء منها في أن الدولة أرادت القيام بتنظيم قطاع التجارة الخارجية وتفعيله، إلا أنه لا يزال يدور في حيز مغلق ألا وهو الاقتصاد الريعي، لاعتماده على مصدر المحروقات وأن الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة ضئيلة وذلك للأسباب التالية:

-تخوف الدولة من الانفتاح الاقتصادي لإدراكها مدى ضعف مؤسساتها وعدم قدرتها على المنافسة.

-ضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة عدم توفر مناخ الأعمال المناسب.

-نمو الاقتصاد الغير الرسمي وعدم تمكن الدولة من التحكم فيه، مما يدل على ضعف السياسات الاقتصادية الكلية.

-عدم استكمال عملية الخوصصة كون أن مساهمة القطاع الخاص بقي ضعيف ومحصور مقارنة بالقطاع العام.

-ضعف استغلال القطاع الزراعي، والذي يعتبر الرهان الوحيد للجزائر، كونها لا تستطيع المنافسة في القطاع الصناعي والتكنولوجي

-غياب ثقافة التصدير عند المتعاملين الاقتصاديين وميلهم إلى الاستيراد، لارتفاع الربح والتقليل من مخاطر التصدير.

-عدم التمكن من تشكيل تكتل اقتصادي عربي أدى إلى إضعاف التجارة الخارجية، ومن تم سوء استغلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي

❖ **الدراسة الثانية:** للباحثين قريجيح بن علي ، زايري بلقاسم بعنوان "**اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2015** "مجلة الاستراتيجية والتنمية مجلد7العدد12جانفي 2017حيث أراد من خلال هذه الدراسة معرفة دور القطاعات الأساسية المتمثلة في قطاعات الصناعة ، الزراعة والخدمات في التخفيف من اثار الازمة التي خلقتها تذبذب الأسعار النفط من النصف الثاني من سنة 2014 الى يومنا هذا . وفي المقابل اثبت الدراسة القياسية ضعف في

النشاط الاقتصادي للفترة الممتدة (1980-2015)وهذا راجع الى تركيز على الاقتصاد الريعي ومن جهة الأخرى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل حيث بين نموذج تصحيح الخطأ بان معلمات المتغيرات الثلاثة (الزراعة ، الصناعة و الخدمات) موجبة اذ ان التغيير في وحدة واحدة من القيمة المضافة تؤدي الى ارتفاع مساهمتها في النمو الاقتصادي ب(2%،36%،85%) على الترتيب

- **الدراسة الثالثة**:للباحث بن موفق زروق بعنوان " **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة** "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص دراسات اقتصادية ومالية لسنة 2018-2019 ،تهدف هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي والتي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما تناولت هذه الدراسة تشخيص استراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية، واستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 ،وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى :

-أن اختيار إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يخضع لنظرية أو استراتيجية بذات ما وإنما يرتبط بجميع الظروف التي تحيط بالتنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وتركيزها على الأنشطة والصناعات الرائدة والاعتماد على القطاع القائد لدفع باقي القطاعات الاقتصادية بما يضمن استغلالها بكفاءة عالية وفي حدود الإمكانيات المتاحة

- إن عجز القطاعات الاقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ليس مرتبطا إلى حد كبير بشح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام، بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات .

-رغم الإصلاحات المعتمدة والبرامج الكبرى ذات المخصصات المالية الضخمة التي فاقت قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري فقد انعكست بالسلب على النمو والتنمية في الجزائر بسبب اختلال توزيعها على القطاعات الإنتاجية

- **الدراسة الرابعة** للباحثة بلعما أسماء ،بعنوان "التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية " مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية ، المجلد4العدد02 لسنة 2020 وتهدف هذه الدراسة الى

تحليل الواقع التنويع الاقتصادي كمدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية وفي الأخير توصلت الدراسة الى:

- صادرات النفط تمثل مصدر أساسي لدخل في معظم الدول العربية.
- أن الدول العربية في حاجة إلى تعزيز أكبر لسياسات تنويع اقتصاداتها من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية

تزايد مخاطر الديون كلما ضعف الهيكل الإنتاجي للدولة وانخفض مستوى التنويع الاقتصادي ولكي تتمكن الدول العربية من معالجة المشكلة الديون على المدى الطويل من ضروري اللجوء الى سياسة التنويع الاقتصادي

❖ **الدراسة الخامسة:** للباحث سفيان الشارف بن عطية بعنوان " **الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة وإمكانية استفادة الجزائر منها** "من مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 11 العدد الثالث في افريل 2021،وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص التنويع الاقتصادي وذلك بالاستفادة الجزائر من تجربة سنغافورة التي اتبعت استراتيجيات واليات للنهضة اقتصادها من خلال زيادة صادراتها وتنمية صناعاتها ، وقد توصل الباحث الى ان سنغافورة تميزت بالنمو المستمر لاقتصادها على الرغم من صغر حجمها و ذلك بالاعتماد على مجموعة من السياسات و الإجراءات و الاستراتيجيات المعنية بتنمية صناعاتها و زيادة صادراتها، حيث اعتمدت على النموذج الاقتصادي الكلاسيكي ضمن نظرية هكشر-أولين و المتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. حيث تركزت السياسة التجارية السنغافورية على ثلاث عناصر أساسية وهي (ترويج التجارة ،البنية التحتية للتجارة والعلاقات التجارية) واتضح ان الاقتصاد الجزائري الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل و هو مصدر النفط، ولازال توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متمثل في وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات و تهدف لتحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

❖ **الدراسة السادسة:** للباحثين يوسفي سالمة، منصوري فريال بعنوان " **النمذجة لقياس التنويع الاقتصادي الجزائري خارج القطاع المحروقات** " لسنة 2022/2021 مقدمة لنيل شهادة الماستر في

العلوم الاقتصادية جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب ،و هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات كمقياس للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020-1990)،وتوصلت الدراسة إلى وجود معنوية التأثير السلبي بين الصادرات خارج المحروقات والتجارة الخارجية، كما أظهرت معنوية التأثير الايجابي فيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف على الصادرات خارج المحروقات وان الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي الدخل، غير متنوع حيث يعتمد في نفقاته و مداخليه على إيرادات قطاع المحروقات هذا ما يؤكد أن الدولة الجزائية دولة ريعية بامتياز . رغم مساعي الحكومة المتعاقبة للخروج من التبعية للمحروقات الى أن غياب الحكومة و الرشادة وصرامة التطبيق جعل من تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي حبر على الورق فقط، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة أخرى في ظل انخفاض أسعار لبترول وهذا ما يدل على بقائها غلى نفس النهج الاقتصادي ومحاولة تخطي الأزمة عند حدوثها بحلول ظرفية تستهدف على المدى القصير فقط

- **الدراسة السابعة:** للباحثين معيفي ضياء الدين و حفيظ عبد الحميد بعنوان "**اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2000-2021**" من مجلة الافاق الدراسات الاقتصادية العدد الثاني المجلد 08 الصفحات 89-106سنة 2023، حيث يسعى من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة التنويع بالنمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 2000-2021 باستخدام نموذج بانل ، حيث أظهرت نتائج الدراسة من خلال التحليل الساكن لبيانات بانل تبين ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم ،أي ان هناك اختلاف في التأثيرات العشوائية بين عينة دراسة للدول العربية ، وتوصلت أيضا ابي ضعف مساهمة قطاع الفلاحة والصناعة في زيادة معدلات النمو وهو ما تثبته العلاقة العكسية بين القيمة المضافة لكل من قطاع الفلاحة والصناعة واجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، وقد وضحت الدراسة ضعف هذين القطاعين في تحريك عجلة النمو الاقتصادي و اعتماد المفرد على مصادر الدخل الوحيدة .واتضح ان القيمة المضافة للقطاع التجاري له اثر موجب ومعنوي وذو دلالة إحصائية ، مما يبين ان لهذا القطاع دور فعال في زيادة اجمالي الناتج المحلي والذي بدوره يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **الدراسة الثامنة:** للباحثة كريمة بقة بعنوان "**التنويع الاقتصادي كخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات 2000-2023**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث لسنة 2024/2023 ، تخصص مالية وتجارة دولية ،جامعة زبان

عاشور الجلفة وتهدف هذه الدراسة الى تقييم استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجربة الإماراتية خلال الفترة (2000-2025) وقد توصلت الدراسة الى نجاح الدولة الاماراتية في تحقيق التنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ، اما الجزائر فرغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة الا انها قد فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي ، اذ تم اثبات هشاشة الاقتصاد الجزائري لارتباطه بالقطاع المحروقات وكذا بعد حساب مؤشر المركب والذي يتراوح بين 0.32و0.43 وجد ان اقتصاد الجزائري احادي وفي المقابل بإمكان لدولة الجزائر الانتقال من اقتصاد احادي الى اقتصاد متنوع لامتلاكها الامكانيات المادية والبشرية والموقع الجغرافي الاستراتيجي وذلك عن طريق توفير الإرادة السياسية بدرجة الأولى وتطبيق مجموعة من الاليات والسبل.

2.1.5. الدراسات الأجنبية:

❖ **الدراسة الاولى** للباحثين : Seyed Mehrshad Parvin Hosseini & Chor Foon Tang,

بعنوان

"The effects of oil and non-oil exports on economic growth: a case study of the Iranian economy",

من مجلة Economic Research-Ekonomska Istraživanja

2014VOL27, N01، تحاول هذه الدراسة إعادة دراسة دور الصادرات النفطية وغير النفطية في النمو الاقتصادي في إيران باستخدام منهجيتي التكامل المشترك متعدد المتغيرات وسببية غرانجر. تغطي هذه الدراسة البيانات السنوية من عام 1970 إلى عام 2008. تشير نتائجنا التجريبية، خلال هذه الدراسة، إلى أن المتغيرات متكاملة، وأن اختبار السببية غرانجر يكشف عن أدلة على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات النفطية وغير النفطية والنمو الاقتصادي. لذلك، نؤكد صحة فرضية النمو القائم على الصادرات في إيران. ومع ذلك، تُظهر النتائج أن لصادرات النفط تأثيرًا عكسيًا على النمو الاقتصادي، لذا نقترح تشجيع أنشطة التصدير غير النفطية لتحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل في إيران.

❖ **الدراسة الثانية** للباحثين: GodwimEssamgEsu. UbamgUdomwor

بعنوان

Esonomic Diversifictiom and Economic Grith; Evidence from Nigeria

من مجلة ISSN2222-2855 Economics and sustaimble development، VOL.6.INO.16.2015

حيث تهدف هده الدراسة الى كيف تتمكن ان تستفيد نيجيريا من تنويع اقتصادها، وفي هدا البحث استخدم الباحث بيانات سلاسل الزمنية تمتد من 1980-2011 وباستخدام الية تصحيح الخطأ ECM

ومن خلال هده الدراسة توصل الباحثين الى نتائج التالية :

- ان التنويع التجارة يتيح لنيجيريا فرص لتشغيل اقتصاد قوي ومتنوع ومستقر
- فشل مساهمة قطاع غير النفطي في النمو الاقتصادي، وهدا يدل على اهمال قطاع صادرات خارج المحروقات
- اعتماد على عوائد النفط كالصادرات لتحقيق التنمية
- وفرة الموارد البشرية التي يمكن ان تكون أداة مفيدة للغاية للتقدم

❖ **الدراسة الثالثة:** Souman Mohamed Oudir .Ouali Nadjiaبعنوان

« **Deversification des exportations et croissance économique en Algérie** »

من مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 2018 العدد08، حيث تهدف الدراسة الى معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات في حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام دراسة القياسية. واظهرت النتائج من خلال اعتماد على التقدير باستخدام MCO ان هناك التأثير الإيجابي على النمو والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي على تنويع الصادرات على عكس متغيرات الأخرى كالتضخم و راس المال البشري ، وهدا ما يسلط الضوء على اهتمام الجزائر بتشجيع على التنويع في صادراتها

❖ **الدراسة الرابعة:** للباحث Anis Khayati بعنوان

"**The Effects of Oil and Non-oil Exports on Economic Growth in Bahrain**"

International Journal of Energy Economics and Policy, 2019, vol 9(3), 160-164.

تهدف هذه الدراسة في تأثير الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في البحرين خلال الفترة 1977-2015. حيث أظهرت النتائج تحليل التكامل المشترك أن النمو الاقتصادي كان مرتبطًا ارتباطًا إيجابيًا وهامًا بالصادرات. ومع ذلك، فإن لآثار النفط لها تأثير الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما تُظهر النتائج أن للصادرات النفطية تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل. لذلك، فإن المزيد من تشجيع القطاعات غير النفطية وزيادة تنويع الصادرات من شأنهما أن يُؤديا إلى آثار إيجابية على الاقتصاد.

❖ **الدراسة الخامسة:** للباحثين:

Uzma Khan & Aarif Mohammad Khan & Shabbir Alam, بعنوان

"Exploration of the Effect of Oil andNon-Oil Export on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia", Research square, 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير عائدات الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2005-2019 باستخدام أدوات القياس الاقتصادي، وقد اشارت النتائج إلى وجود تأثير سببي قصير الأجل لكل من الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أشار تحليل دالة الاستجابة النبضية وتحليل التباين إلى أن عائدات الصادرات غير النفطية يمكن أن تكون أفضل من عائدات الصادرات النفطية. ومع ذلك، يشير اختبار السببية لغرانجر إلى عدم وجود علاقة سببية بين أي من المعلمات. توصي السياسات بأن تعزيز الصادرات غير النفطية سيعزز التقدم الاقتصادي.

❖ **الدراسة السادسة:** للباحثين

Hartani,Hassaine ,Si Mohammed, Malik بعنوان **Algeria's Economic Diversification and EconomicGrowth : An ARDL Bound Approach Testing** من مجلة Review Macas N 1 V 17

مارس 2021 هدفت هده الدراسة الى قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 بتطبيق نموذج ARDL ، حيث يعتبر مؤشر هيرفندال-هيرشمان هو المؤشر الرئيسي لحساب التنويع الاقتصادي الرئيسي ، حيث تشير النتائج التي توصلت لها الدراسة الى وجود علاقة طويلة الأمد بين التنويع والنمو الاقتصادي ، تليها إشارة سلبية تشير الى العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وانخفاض

التنويع الاقتصادي في الجزائر وتؤكد هيمنتها على صناعة الهيدروكربونات ، ويظهر النموذج أيضا ان ارتفاعا بنسبة 1% في مؤشر هيرشمان –هير فندال ينتج عنه تأثير سلبي بالنسبة 8% مشابه لمعيار المرونة.

❖ **الدراسة السابعة:** للباحث CHENNOUF Sadok, DJAMANE-SEGUENI Nadjat

بعنوان :

Impact of Export Diversification on Economic Growth in Algeria"

من مجلة Economy and Environment Review, n 1, vol 5,(491-514) p افريل 2022وتهدف هذة الورقة البحثية الى تحليل تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ، اهدا تم تقدير معادلة النمو بطريقة ARDL المطبقة على البيانات السنوية من1974الى 2020حيث تم التعبير عن تنويع الصادرات من خلال عدة عوامل وزن الصادرات غير الهيدروكربونية والانفتاح التجاري وحجم السوق والسكان والاستثمار .واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية على المدى القصير بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي). إلا أن هذه العلاقة تصبح سلبية وذات دلالة إحصائية على المدى الطويل.

❖ **الدراسة الثامنة:** للباحثين Ouahiba CHEHAT , Kada AKACEM بعنوان

The long-term Impact of Tourism on Economic Growth in Algeria Econometric Study over the period 1995-2015

من مجلة Quantitative EconomicsStudies؛Volume 08، (2022) Number 01 , تدرس هذه الورقة البحثية تأثير السياحة على النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر باستخدام تحليل السببية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإيرادات السياحة الدولية الحقيقية، ورأس المال البشري، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. حيث طُبّق نموذج VAR متعدد المتغيرات الانحدار الذاتي للفترة المدروسة (1995-2015). أشارت نتائج تحليل التكامل المشترك إلى وجود متجه تكامل مشترك واحد بين المتغيرات الأربعة: النمو الاقتصادي (RGDP)، وإيرادات السياحة (RITR)، ورأس المال البشري (SCH)، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GCH). أشارت اختبارات غرانجر للسببية، المستندة إلى نماذج تصحيح الخطأ (VECM)، إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إيرادات السياحة الدولية والنمو الاقتصادي

2.5. تميز الدراسة الحالية:

بعد ان تم التطرق الى الدراسات السابقة سيتم معرفة أوجه التشابه واختلاف بينها وبين الدراسة الحالية فيما يلي:

الجدول(2–1): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسات العربية	
دراسة ودان بوعبد الله بن حراث حياة و يوسفي رشيد بعنوان " مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر "	
–وجود تشابه في بعض المتغيرات وهو متغير الصادرات خارج قطاع المحروقات – وجود تشابه في الحدود المكانية وهي دولة الجزائر –وجود تشابه في بعض تشابه الدراسة –وجود تشابه في منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي	–وجود اختلاف بعض نتائج الدراسة.
دراسة لقريجيح بن علي ، زايري بلقاسم بعنوان "**اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980–2015**	
–وجود تشابه في متغيرات الدراسة –وجود تشابه في الحدود المكانية للدراسة وهي دولة الجزائر –وجود تشابه في المنهج المتبع الوصفي التحليلي وفي طريقة جمع المعلومات	–وجود اختلاف في الحدود الزمانية فهذه الدراسة اطارها الزمني من 1980الى 2015
دراسة للباحث بن موفق زروق بعنوان استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة	

-وجود تشابه في متغيرات الدراسة -وجود تشابه في الاطار المكاني وهو الجزائر -وجود تشابه في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي	-وجود اختلاف في المنهج المتبع حيث ان هذه الدراسة اعتمدت كذلك على المنهج التاريخي -وجود اختلاف في اهداف الدراسة
دراسة للباحثة بللعما أسماء ،بعنوان "التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية	
-وجود تشابه في بعض المتغيرات وهو متغير التنويع الاقتصادي -وجود تشابه في المنهج المتبع وهو وصفي في النظري والتحليلي في قراءة البيانات المتوفرة	-وجود اختلاف في الحدود المكانية هذه الدراسة مخصصة للدول العربية -وجود في اختلاف في بعض المتغيرات وهو الاستدامة الاقتصادية -اختلاف في بعض اهداف الدراسة
سفيان الشارف بن عطية بعنوان " الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة وإمكانية استفادة الجزائر منها"	
-وجود تشابه في المنهج المتبع وهو الوصفي التحليلي	-وجود اختلاف في الاطار المكاني ففي هذه الدراسة لسنغافورة -اختلاف في اهداف الدراسة ففي هذه الدراسة تهدف لتعرف على مزايا التي توفرها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الجزائري
يوسفي سالمة، منصوري فريال بعنوان " النمذجة لقياس التنويع الاقتصادي الجزائري خارج القطاع المحروقات "	

-وجود تشابه في اهداف الدراسة التي تتمثل في تحليل الواقع الذي يشهده الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال توضيح اهم الإجراءات لاتباع سياسة التنويع الاقتصادي - وجود تشابه في الاطار المكاني وهو دولة الجزائر -وجود تشابه في المنهج المتبع وهو الوصفي التحليلي باستخدام أدوات الاقتصاد القياس	-وجود اختلاف في بعض متغيرات الدراسة.
دراسة للباحثين معيفي ضياء الدين و حفيظ عبد الحميد بعنوان "**اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2000-2021**	
-وجود تشابه في بعض متغيرات الدراسة متغيرات الدراسة -وجود تشابه في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي -وجود تشابه في أهمية الدراسة	-وجود اختلاف في استخدام أدوات الاقتصاد القياسي ففي هذه الدراسة تم استخدام نموذج بانل. -وجود اختلاف في عينة الدراسة ففي هذه الدراسة تم القياس على الدول العربية وفي دراستنا اقتصرت على دولة الجزائر فقط
دراسة للباحثة كريمة بقة بعنوان "**التنويع الاقتصادي كخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات 2000-2023**	

-وجود تشابه في متغيرات الدراسة وهو التنويع الاقتصادي -وجود تشابه في الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل مختلف الجداول والاحصائيات التي تم جمعها	-وجود اختلاف في متغيرات الدراسة بحيث في هذه الدراسة هو التنمية المستدامة وفي دراستنا تم التطرق الى النمو الاقتصادي -الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب المقارنة بين الامارات والجزائر في مؤشرات التنويع الاقتصادي والاجتماعي بينما دراستنا نحن تعتمد على التحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي
الدراسات الأجنبية	
دراسة Seyed Mehrshad Parvin Hosseini & Chor Foon Tang, "The effects of oil and non-**oil exports on economic growth**: **a case study of the Iranian economy**", بعنوان	
-وجود تشابه في بعض متغيرات الدراسة وهو النمو الاقتصادي	-وجود اختلاف في الحدود المكانية في هذه الدراسة اقتصرت على الدولة ايران اما دراستنا فاقتصرت على دولة الجزائر
دراسة للباحثين: GodwimEssamgEsu. UbamgUdomwor **بعنوان** **EsonomicDiversifictiom and Economic Grith;Evidence from Nigeria**	

-تشابه في بعض متغيرات الدراسة وهو النمو الاقتصادي -تشابه في المنهج التحليلي لمعرفة تأثيرات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي	-وجود اختلاف في الحدود المكانية فهذه الدراسة كانت على دولة نيجيريا ودراستنا في دولة الجزائر -وجود اختلاف في اهداف الدراسة
دراسة للباحثين Souman Mohamed Oudir .Ouali Nadjia **بعنوان** « **Deversification des exportation et croissance économique en Algérie**	
-وجود تشابه في متغيرات الدراسة وجود تشابه في المنهج المتبع حيث تم استخدام الأسلوب القياسي -وجود تشابه في الحدود المكانية وهي دولة الجزائر	-وجود اختلاف في بعض متغيرات الدراسة فهذه الدراسة تطرقت الى الاستثمار الأجنبي والتضخم
دراسة Anis Khayati **بعنوان: The Effects of Oil and Non-oil Exports on Economic Growth in Bahrain**	

-وجود تشابه في بعض متغيرات الدراسة ,بعنوان وهو النمو الاقتصادي -تشابه في اهداف التي تهدف الى احليل العلاقة بين صادرات النفط و النمو الاقتصادي وتعرف على التنويع الاقتصادي -وجود تشابه في المنهج المتبع الكمي التحليلي وذلك لاكتشاف علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة	-وجود اختلاف في الاطار المكاني فهذه دراسة تدرس اقتصاد البحرين اما دراستنا لاقتصاد الجزائر
دراسة للباحثين **Uzma Khan & Aarif Mohammad Khan & Shabbir Alam "Exploration of the Effect of Oil and**	
-وجود تشابه في متغيرات الدراسة وهي التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي -وجود تشابه في المنهج المتبع وهو المنهج الكمي التحليلي وذلك لاكتشاف العلاقة بين متغيرات الدراسة	-وجود اختلاف في الحدود المكانية حيث انه هذه الدراسة اقتصرت على المملكة العربية السعودية ودراستنا اقتصرت على دولة الجزائر -وجود اختلاف في اهداف الدراسة فهذه الدراسة خاولت استكشاف تاثير الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وفي دراستنا نحاول معرفة مدى تاثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة للباحثين Hartani,Hassaine , Si Mohammed,Malik **بعنوان** **Algeria's Economic Diversification and EconomicGrowth: An ARDL Bound Approach Testing**	

-وجود تشابه في متغيرات الدراسة وهي التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي -وجود تشابه في تحليل بمؤشر هير فيندال هيرشمان لتحديد درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر -وجود تشابه في الاطار المكاني وهو دولة الجزائر -تشابه في المنهج المتبع وهو التحليلي الكمي	-وجود اختلاف في بعض نتائج الدراسة.
-الدراسة CHENNOUF Sadok , DJAMANE-SEGUENI Nadjat **بعنوان Impact of Export Diversification on Economic Growth in Algeria**	
-وجود تشابه في متغيرات الدراسة وهي التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي -وجود تشابه في الاطار المكاني وهو دولة الجزائر -تشابه في المنهج المتبع وهو التحليلي الكمي	-وجود اختلاف في الحدود الزمنية حيث في هذه الدراسة امتدت من 1974الى 2020
دراسة للباحثين Ouahiba CHEHAT , Kada AKACEM **بعنوان** **The long-term Impact of Tourism on Economic Growth in Algeria Econometric Study over the period 1995-2015**	

-وجود تشابه في الحدود المكانية وهي دولة الجزائر -وجود تشابه في المتغير النمو الاقتصادي -وجود تشابه في المنهج التحليلي	-وجود اختلاف في المتغير إيرادات السياحة -وجود اختلاف في اهداف الدراسة

المصدر : من اعداد الطالبتين

.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم التطرق المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي ، مع ابراز العلاقة التفاعلية بينهما . كما تناول الفصل مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع، حيث تم تحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية. وقد اشير الى ان التنويع الاقتصادي يعد عاملا محوريا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتعزيز مرونة الاقتصاد، وهذا ما يتوافق مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

بعد تناول الاطار النظري لمفهومي التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر ، يهدف هذا الفصل الى تقديم دراسة قياسية لتحديد اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من1990الى 2024 . ولمعرفة ذلك سيتم اعتماد على أدوات ومنهجيات الاقتصاد القياسي من خلال بناء نموذج تطبيقي خاص بالاقتصاد الجزائري ، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 لتحليل البيانات واختبار العلاقة بين المتغيرات المدروسة والتي هي النمو الاقتصادي؛ الصادرات خارج قطاع المحروقات والانفتاح التجاري.

1. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة1990-2024:

يشكّل التنويع الاقتصادي أحد الرهانات الأساسية للاقتصاد الجزائري منذ التسعينات، في ظل هشاشة البنية الاقتصادية المعتمدة على المحروقات. وقد تم خلال الفترة 1990-2024 التركيز على تطوير الصادرات خارج قطاع الطاقة، وتوسيع قاعدة المنتجات المصدّرة، إلى جانب تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية، غير أن النتائج المحققة تبقى محدودة مقارنة بالأهداف المعلنة. وسيتم في هذا السياق التطرّق إلى تطوّر الصادرات خارج المحروقات، وتحليل التركيب السلعي لها، إضافة إلى دراسة درجة الانفتاح التجاري خلال هذه الفترة.

1.1.الصادرات خارج المحروقات:

تسعى الجزائر منذ التسعينات الى تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات بهدف تقليص التبعية للريوع النفطية، الا ان مساهمتها لا تزال محدودة رغم الجهود المبذولة.

يوضح الجدول ادناه تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2024)

الجدول(3-1): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2024)

السنوات	1990	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**
الصادرات خارج المحروقات	0.51	0.52	0.53	0.53	0.28	0.53	0.57	0.64
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005

الصادرات خارج قطاع المحروقات	**0.37**	**0.41**	**0.59**	**0.56**	**0.61**	**0.47**	**0.66**	**0.74**
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات خارج قطاع المحروقات	1.13	0.98	1.4	0.77	0.97	1.22	2.048	0.16
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات ج قطاع المحروقات	1.81	2.057	1.781	1.93	2.83	1.7	2	5
السنوات	2022	2023	2024					
الصادرات خارج قطاع المحروقات	7	5.05	7					

الوحدة :مليار دولار

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه في سنة 1990الجزائر لم تسجل قيمة واضحة للصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يعكس غياب اهتمام الدولة آنذاك بتنويع صادراتها، حيث كان الاقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات. اما في سنة 1992وبقية السنوات الى غاية سنة 2005 كانت قيمة الصادرات غير النفطية في حدود 0.5مليار دولار ،الا ان هذه القيمة بقيت قيمة محدودة وضعيفة نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد مع بداية الازمة وفي سنة 2006 كانت السنة التي سجلت فيها اكبر قيمة مساهمة ب 1.13 مليار دولار هذا الارتفاع المحسوس مقارنة بباقي السنوات كان نتيجة لتسديد الجزائر جزءا من ديونها لروسيا على شكل بضائع، ما رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بشكل مؤقت.

بعد ذلك بقيت الصادرات متذبذبة لغاية سنة 2012 لتشهد ارتفاعا واضحا بلغ 2.048 مليار دولار وواصلت الارتفاع في سنة 2013 الى 2.16 مليار دولار. هذا التطور يعزى الى تبني الحكومة نموذج النمو الاقتصادي الجديد القائم على تنويع الصادرات وتنميتها خارج قطاع المحروقات، وذلك في إطار مواجهة الازمات النفطية

المتكررة. هذا التوجه الاستراتيجي جاء بعد انهيار أسعار البترول سنة 2016، حيث انخفضت الأسعار الى حوالي 40دولار للبرميل ،مما أدى الى تراجع حاد في عائدات المحروقات ،وهو ما كشف هشاشة الاعتماد الكلي على ها القطاع, اما خلال الفترة الممتدة من 2017الى 2020، فقد استقرت الصادرات خارج قطاع المحروقات في حدود 1.5 مليار دولار سنويا. ويعزى هذا الاستقرار النسبي الى استمرار انخفاض أسعار البترول ، إضافة الى تداعيات الازمة الصحية العالمية جائحة كوفيد 19 التي بدأت أواخر سنة 2019 وبلغت ذروتها في سنة 2020،ما أدى الى تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتراجع الطلب الخارجي، وبالتالي انخفاض الصادرات الجزائرية بشكل عام، وخاصة تلك غير المرتبطة بقطاع الطاقة. وفيما يخص السنوات الأخيرة، فقد شهدت سنة 2022 بداية تعافي تدريجي للصادرات خارج قطاع المحروقات، بدفع من استمرار الحكومة في سياسة تنويع الاقتصاد، إضافة الى تحسن مؤشرات التجارة العالمية بعد جائحة كوفيد 19.

الشكل (3-1): منحنى بياني يوضح تطور صادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة(1990-2024)

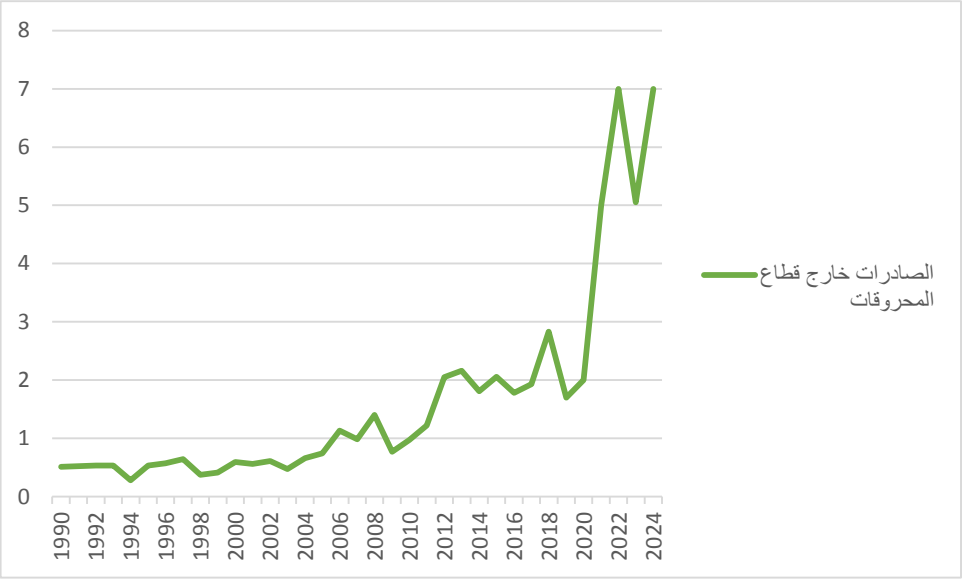

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج ايكسل

2.1. التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات:

يشكل تحليل التركيب السلعي لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات مدخلا مهما لفهم طبيعة الاداء التجاري للبلاد، فرغم المحاولات المتكررة لتنويع القاعدة التصديرية، لاتزال هذه الصادرات تعتمد على مجموعة محدودة من المنتجات، ما يعكس ضعف التنوع الاقتصادي وغياب القيمة المضافة في معظم المواد المصدرة.

نوضح من خلال الجدول التالي هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2024

الجدول (3-2): التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات للجزائر للفترة 1990-2024

السنوات	مواد غذائية	منتجات نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
1990	50	211	3	76	67
1991	55	169	5	61	42
1992	79	226	2	66	44
1993	99	287	0	17	50
1994	33	198	2	9	22
1995	110	274	5	18	61
1996	136	496	3	46	156
1997	37	387	1	23	23
1998	27	254	7	9	16
1999	24	281	25	47	20
2000	32	465	11	47	13
2001	28	504	22	45	12
2002	35	551	20	50	27
2003	48	509	1	30	35
2004	59	571	0	47	14
2005	67	651	0	36	19

43	44	1	828	73	2006
34	44	1	988	92	2007
32	67	1	1384	119	2008
49	42	0	692	113	2009
33	27	0	1060.25	305	2010
16	36	0	1495	357	2011
18	30	1	1519	314	2012
18	25	0	1608	402	2013
10	15	2	2350	323	2014
11	17	0	1685	239	2015
18	53	0	1299	327	2016
20	78	0	1410	349	2017
33	90	0	2242	373	2018
36	83	0	1445	408	2019
37	77	0	1287	437	2020
63	188	1	3486	576	2021
111	84	2	5086	269	2022
67	45	3	3977	428	2023
					2024

الوحدة : مليون دولار امريكي

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات بنك الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه خلال الفترة من 1990 إلى 2024، حافظت المنتجات نصف المصنّعة على موقعها كأكبر مكوّن في صادرات الجزائر، إذ ارتفعت من 211 مليون دولار سنة 1990 إلى ذروتها بـ 5086 مليون دولار سنة 2022 مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز و في المقابل سجلت الصادرات الغذائية تحسنا من 50 مليون دولار إلى 576 مليون سنة 2021، قبل أن تتراجع هذا ما يعكس جهود غير مستقرة في تنمية الصادرات الفلاحية، أما مواد التجهيز الزراعية فقد بقيت ضعيفة طوال الفترة ولم تتجاوز 25 مليون دولار في سنة 1999 ما يظهر غياب تنافسية هذا القطاع، و من جهة أخرى تطورت مواد التجهيز الصناعية بشكل متذبذب من 76 مليون دولار سنة 1990 إلى 188 مليون في 2021، بينما عرفت السلع الاستهلاكية غير الغذائية انتعاشا نسبيا من 67 مليون دولار إلى 111 مليون سنة 2022، لكن دون استقرار مما يعكس محدودية تنويع الصادرات خارج قطاع الطاقة.

الشكل(3-2): أعمدة بيانية توضح التركيب السلعي للصادرات الجزائر خارج المحروقات للفترة(1990-2024)

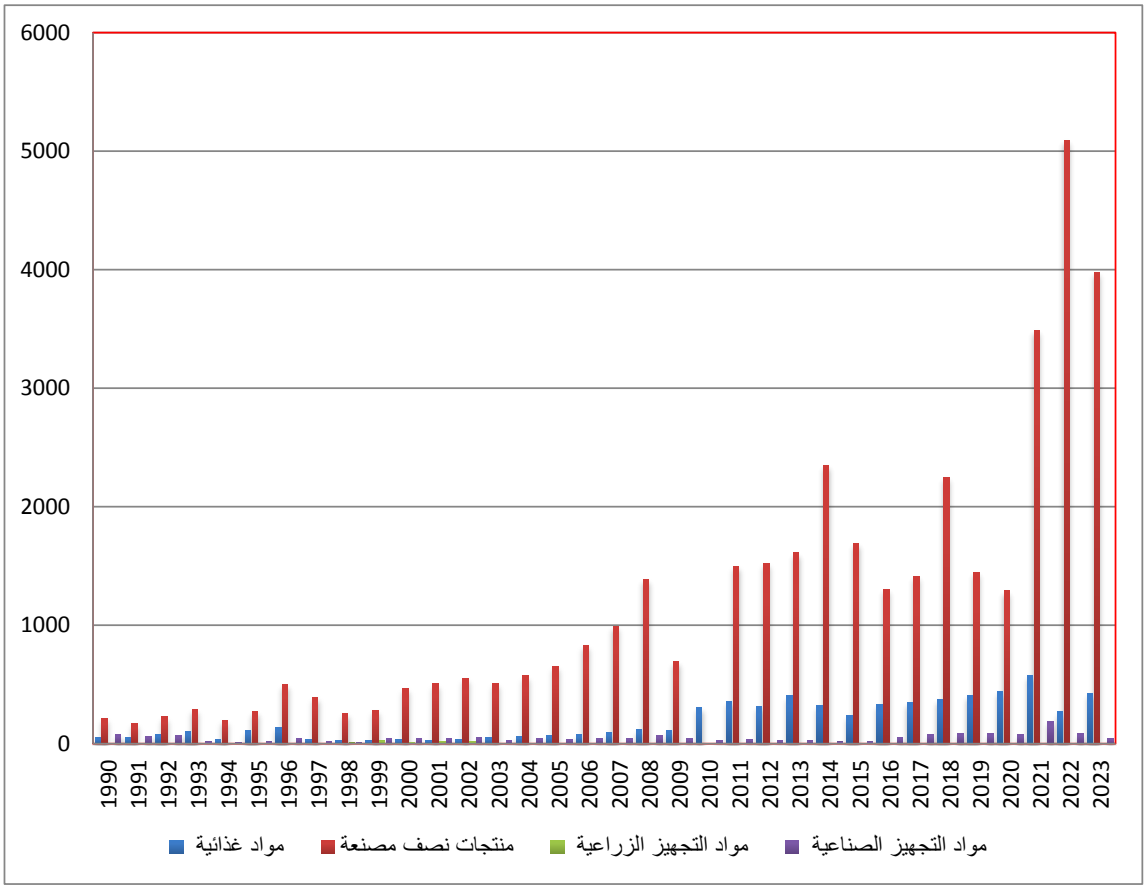

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج ايكسل

3.1-الانفتاح التجاري:

يعد الانفتاح التجاري مؤشرا مهما يعكس مدى اندماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمية، وقد شهدت الجزائر خلال الفترة1990-2024 تطورات متباينة في هذا المجال، نتيجة لتغيرات داخلية وخارجية،

يعرض الجدول ادناه مسار هذا المؤشر عبر السنوات، موضحا حجم التبادل التجاري مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي يساعد هذا التطور في فهم مدى تأثير الاقتصاد الوطني بالتحولات الاقتصادية العالمية.

الجدول (3-3): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة الممتدة(1990-2024)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	**1995**
الانفتاح التجاري	48.38071	52.71758	49.18908	44.92281	48.58443	55.191
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الانفتاح التجاري	53.70514	52.24391	45.09445	50.9291	62.85834	58.70606
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الانفتاح التجاري	61.13417	62.12477	45.70142	71.2786	70.73001	71.93812
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الانفتاح التجاري	76.68451	71.32433	69.86666	67.4743	65.40497	63.61082
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019

ت							
الانفتاح التجاري	62.41431	59.69512	55.92566	55.3214	58.06549	51.80757	
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024		
الانفتاح التجاري	45.31108	52.97005	62.5	58.51	60.5		

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان درجة الانفتاح التجاري في الجزائر شهدت تذبذبات ملحوظة خلال الفترة (1990-2024) فقد سجلت مستويات متوسطة خلال التسعينات نتيجة القيود المفروضة على التجارة الخارجية اذ تراوحت القيم ما بين 44% و53% وهي تعكس اقتصادا لا يزال يعاني من انغلاق نسبي في ظل تبعية مفرطة لقطاع المحروقات ومع بداية الالفيين ارتفعت مؤشرات الانفتاح التجاري لتصل الى اكثر من 65% وهو ما يعكس نوعا من الانفتاح على الأسواق الخارجية تزامنا مع برامج الإصلاح الاقتصادي و الانخراط الجزئي في اتفاقيات التجارة مع الشركاء الأوروبيين اما في سنة 2008 قد بلغت نسبة تفوق 76% ما يعكس ذروة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالتجارة الدولية، ولكن هذا الانفتاح لم يكن دائما إيجابيا حيث ظل الاقتصاد عرضة لصدمات خارجي خاصة انخفاض أسعار النفط، اما خلال الفترة (2010-2020) فقد بقي الانفتاح التجاري مرتفعا نسبيا لكنه شهد تراجع نسبي خلال سنوات الازمة النفطية العالمية وجائحة كوفيد-19 ليصل الى 62.5 %سنة 2020، وفي السنوات الأخيرة (2021-2024) بدا الانفتاح في الاستقرار مجددا حيث سجل 69.8% في 2024 هذا ما يعكس جهود الدولة في تنشيط المبادلات التجارية رغم استمرار التحديات المرتبطة بتنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الشكل (3.3): منحنى بياني يمثل تطول الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2024)

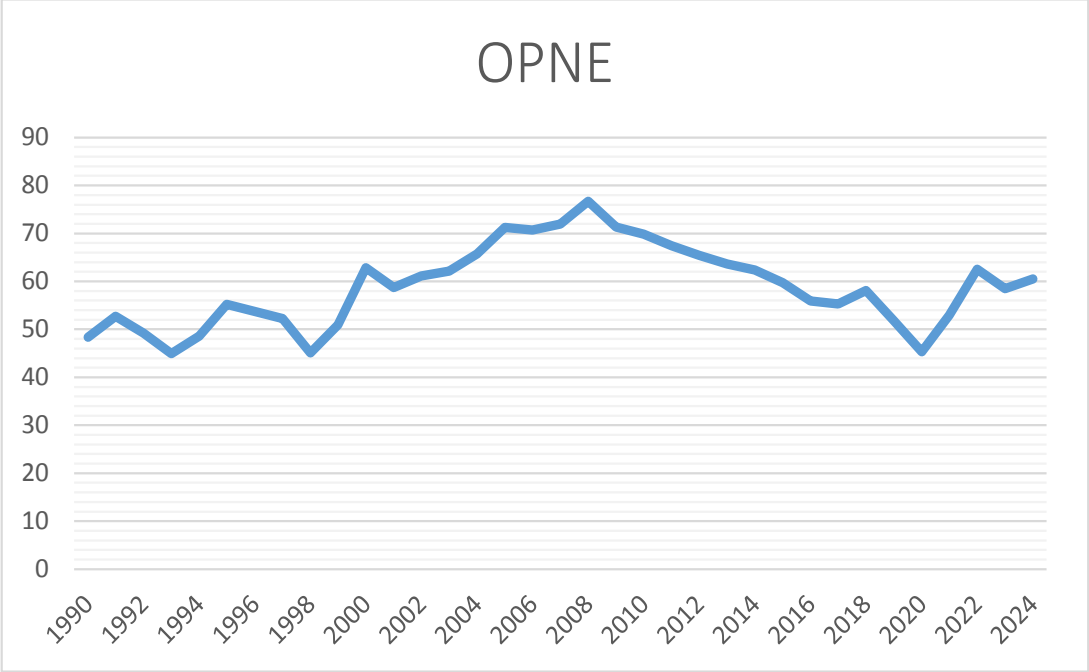

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج ايكسل

2- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2024):

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990-2024) تقلبات في معدل النمو نتيجة لتغيرات داخلية وخارجية، أبرزها الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، ويظهر تطور الناتج الحلي الاجمالي خلال هذه الفترة مدى تأثير هذه العوامل على الأداء الاقتصادي للبلاد.

الجدول ادناه يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2024).

الجدول(3-4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2024).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الناتج المحلي الإجمالي	0.800001	-1.2	1.800002	-2.1	-0.9	3.799995
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج المحلي	4.099998	1.1	5.100004	3.200002	3.8	3

الإجمالي						
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي	5.4	6.5	4.5	5.4	2.9	3.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	2.5	1.2	4.8	3	2.4	2.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي	4.1	3.2	3.9	1.5	1.4	0.9
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024	
الناتج المحلي الإجمالي	-5	3.8	3.6	4.1	3.85	

الوحدة : النسبة المئوية (%)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البنك الدولي world Bank

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان في بداية التسعينات خاصة ما بين (1991 -1993) سجلت الجزائر معدلات نمو سلبية بلغت (1.2%_)و (2.1%_) على التوالي نتيجة تداعيات الازمة الأمنية والاقتصادية ، الا ان من 2002 الى 2005 شهدت انتعاشا قويا حيث بلغت نسبة النمو(6.5%)سنة 2003 و (5.4%)في كل من 2002 و 2005 وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط ، الا ان هذا التحسن لم يكن مستداما اذ بدا في التراجع في سنة 2009 الى (1.9%)متأثرا بأزمة المالية العالمية وضعف تنويع الاقتصاد ليستمر هذا التباطؤ لغاية 2019 ليصل (0.9%) ومع حلول جائحة كورونا سنة 2020 حيث عرف الاقتصاد انكماشا حادا بنسبة (5%-)غير ان سنوات التالية شهدت تحسنا نسبيا حيث ارتفع النمو الى (3.8%)سنة 2021

و(3.85%) في سنة 2024 وهذه المسارات المتذبذبة تؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه المفرط بعائدات المحروقات .

الشكل(3-4): منحنى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2024)

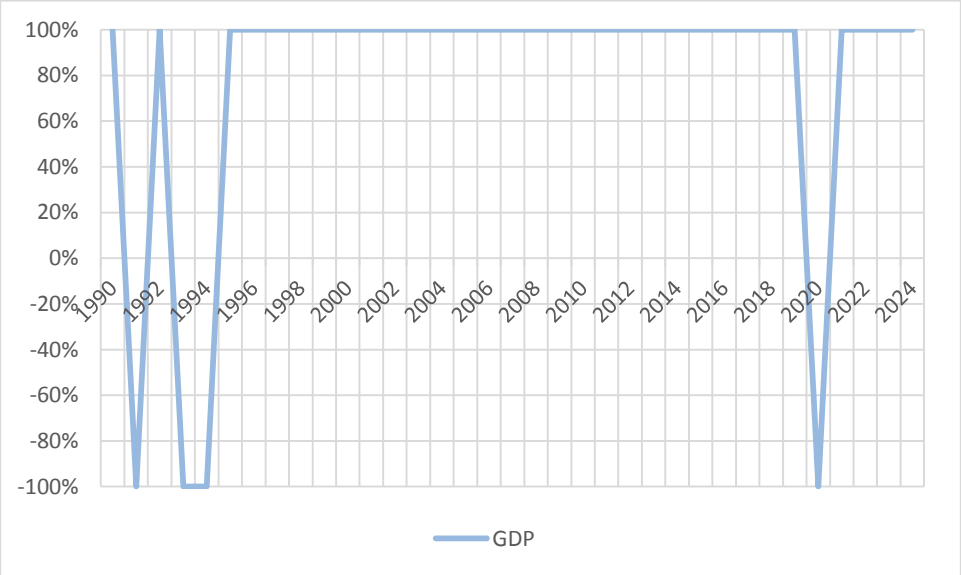

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج ايكسل

3.دراسة القياسية اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة'1990-2024):

1.3.منهجية وأدوات الدراسة:

1.1.3. مجتمع الدراسة وعينتها: تمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990الى 2024 أي ما يعادل 35 سنة، باعتبارها فترة زمنية كافية لدراسة تطور المتغيرات الاقتصادية وتحليل اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادين اما عينة الدراسة فهي عبارة عن سلسلة زمنية تم جمعها من:

- تقارير البنك الدولي.
- تقارير بنك الجزائر.
- المكتب الوطني للاحصائيات.

وتتكون العينة من القيم السنوية للمتغيرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(GDP)
- مؤشر الانفتاح التجاري(OPNE)
- قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات(EXPORHH)

الجدول (3-5): المتغيرات المستخدمة في الدراسة

الوصف			رمزها	مصدرها
المتغيرات	التابع	الناتج الإجمالي المحلي	GDP	صندوق النقد الدولي
	المستقلة	الصادرات خارج المحروقات	EXPORHH	
		الانفتاح التجاري	OPEN	

المصدر : من اعداد الطالبتين

2.1.3.البرامج المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الاحصائيEVIEWS ، وذلك لما يوفره من أدوات فعالة لتحليل البيانات الزمنية الخاصة:

- اختبارات تشخيص النموذج (الارتباط الذاتي، التباين غير المتجانس)
- اختبارات الاستقرارية (ADF)
- اختبارات السببية حسبGraner
- اختبار الحدود
- اختبار التكامل المشترك(Johansen & ARDL Bounds
- اختبار نموذجARDL الامثل
- اختبار نموذج طويل المدى
- ا**2.3.التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL**:

1.2.3.اختبارات الإحصاء الوصفي والتحليل البياني: حيث نستند الى المتوسط الحسابي والوسيط ومعامل التحدب ومعامل التفرطح وأيضا اختبار التوزيع الطبيعي لJarque-Bera ، حيث تحصلنا على النتائج التالية الملخصة في الجدول الموالي حيث يبين الجدول رقم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حي تتمثل أساسا في المتوسط الحسابي

الذي بلغت قيمته 1.541438 في صادرات خارج المحروقات وقيمة 2.771875 في الناتج المحلي الإجمالي وقيمة 59.41305 في الانفتاح التجاري

بينما الوسيط قد بلغت قيمته 0.975في صادرات خارج المحروقات وقيمة 3.15في الناتج المحلي الإجمالي. وقيمة 59.20059 في الانفتاح التجاري في وهذا الفرق بين قيمة الوسيط والمتوسط الحسابي يظهر وجود التواء في توزيع البيانات.

- القيمة العظمى بلغت: -للصادرات خارج المحروقات 7 -للناتج المحلي الإجمالي 6.5 - للانفتاح التجاري 76.68451
- -القيمة الدنيا بلغت: -للصادرات خارج المحروقات 0.28 -للناتج المحلي الإجمالي (5-) للانفتاح التجاري44.92281

- الانحراف المعياري: يمثل درجة تشتت البيانات حول المتوسط الحسابي حيث بلغ :

-للصادرات خارج المحروقات 1.535080 -للناتج المحلي الإجمالي 2.288292

- للانفتاح التجاري8.6413672

الجدول(3-6) : مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط الحسابي	ادنى قيمة	اعلى قيمة	المتغيرات
2.288292	3.15	2.771875	-5	6.5	GDP
1.535080	0.975	1.541438	0.28	7	EXPORHH

OPEN	76.68451	44.92281	59.41305	59.20059	8.641367

.

المصدر : من اعداد طالبتين اعتمادا على بيانات الملحق رقم: 1

2.2.3.اختبار الاستقرارية: اعتمدنا على اختباري الاستقرارية Perron augmented-dickey fuller- لانه يعتبر الاكثر دقة من بين الاختبارات الاخرى للاستقرارية

1.3.2.3.النمو الاقتصادي: الجدول التالي يمثل نتائج اختبار الاستقرارية للنمو الاقتصادي.

الجدول (3-7):نتائج اختبار الاستقرارية للنمو الاقتصادي augmented-dickey fuller :

Null Hypothesis: GDP has a unit root			
		t-statistic	Prob*
Augmented Dickey-fuller test statistic		-3.980180	0.0191
Test critical values	1%	-4.252879	
	5%	-3.548490	
	10%	-3.207094	

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم: 03

بناءا على القيمة الإحصائية t-statistic=-3.980180-اقل من القيم الحرجة عند مستوى 5%و10% وبما ان القيمة الاحتمالي prob=0.0191 وهي اقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تفرض وجود الجذر الوحدوي هذا يعني ان بيانات النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى الحالي وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة لم يشهد تغيرات بنيوية كبيرة من شأنها زعزعة استقرار مسار النمو.

2.3.2.3.الصادرات خارج المحروقات: الجدول التالي يوضح نتائج الاستقرارية للصادرات خارج المحروقات

الجدول (3-8):نتائج اختبار الاستقرارية للصادرات خارج المحروقات augmented-dickey fuller:

Null Hypothesis: GDP has a unit root			
		t-statistic	Prob*
Augmented Dickey-fuller test statistic		-3.401040	0.0439
Test critical values	1%	-4.374307	
	5%	-3.603202	
	10%	-3.238054	

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم:04

نظرا للقيمة الإحصائية t-statistic=-3.401040 اقل من القيمة الحرجة عند مستوى10% والقيمة الاحتمالية0.0439=prob اقل من 0.05 لذا يتم رفض الفرضية الصفرية مما يشير الى ان بيانات الصادرات خارج المحروقات مستقرة عند المستوى 10%، حيث يمكن اعتبار هذا مؤشرا إيجابيا على أن أداء الصادرات غير النفطية لم يكن عرضة لتقلبات كبيرة أو صدمات دائمة ما يدل على بداية تحسن نسبي في هيكلة القطاع الخارجي خارج المحروقات رغم الحاجة إلى جهود إضافية لدعم هذا المسار وتحقيق استقرار أقوى.

3.3.2.3.الانفتاح التجاري: الجدول التالي يوضح نتائج الاستقرارية للانفتاح التجاري

الجدول (3-9):نتائج اختبار الاستقرارية للانفتاح التجاري augmented-dickey fuller :

Null Hypothesis: GDP has a unit root		
	t-statistic	Prob*
Augmented	-5.562887	0.0004

Dickey-fuller test statistic			
Test critical values	1%	-4.273277	
	5%	-3.557759	
	10%	-3.212361	

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم: 06

بناءا على القيمة الاحصائيةt-statistic=-5.562887 اقل من جميع القيم الحرجة عند مستوى 1%و5%و10%، والقيمة الاحتمالية prob=0.0004 اقل من 0.01 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية مما يدل على ان بيانات الانفتاح التجاري مستقرة على جميع المستويات، تعكس هذه النتيجة ان سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة قد حافظت على مسار مستقر نسبيا دون تغيرات فجائية وهذا يدل على ان الجزائر حافظت بدرجة كبيرة على سياسة تجارية مستقرة من حيث المبادلات التجارية والانفتاح النسبي على الأسواق الدولية، واستقرارية هذا المؤشر راجع بشكل كبير على اعتماد الجزائر على تصدير المحروقات واستيراد السلع الاستهلاكية.

3.2.3.اختبار السببية: وذلك بالاعتماد على اختبار السببية ل Pairwise Granger Causality Tests، لمعرفة العلاقة الموجودة في اتجاهين بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث تحصلنا على النتائج التالية.

الجدول (3-10): نتائج اختبار السببية ل Pairwise Granger Causality Tests.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause EXPORHH	33	2.11361	0.1397
EXPORHH does not Granger Cause		0.75488	0.494

GDP			
OPEN does not Granger Cause EXPORHH	33	1.46224	0.2489
EXPORHH does not Granger Cause OPEN		0.22067	0.8034
OPNE does not Granger Cause GDP	33	0.71545	0.4977
GDPdoes not Granger Cause OPEN		0.15077	0.8607

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم:07

بناءا على قيمة الاحصائية F-Statistic والقيم الاحتماليةP-value اكبر من 0.05 فانه لا يوجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي واجمالي والصادرات خارج المحروقات وبين االانفتاح التجاري والناتج المحلي الجمالي ، وايضا بين الانفتاح التجاري و اجمالي الصادرات خارج المحروقات، وذلك يعكس ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في دفع النمو الاقتصادي إضافة إلى أن الانفتاح التجاري لم يكن موجّهًا بالشكل الكافي نحو تحفيز الإنتاج المحلي أو دعم قاعدة الصادرات غير النفطية هذه النتائج توضح محدودية الروابط الديناميكية بين مكونات التنويع الاقتصادي والنمو خلال فترة الدراسة.

4.2.3.اختبار الحدود: ذلك بالاعتماد على فرضيتين وهما العدمية بعدم وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بناءا على قيمة F-statistic تكون محصورة بين القيمة الحرجة عند النسب 1% و5% و10% وبعد اجراء الاختبار تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (3-11): نتائج اختبار الحدود ARDL bounds test.

Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	10.01037	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم:08

بعد اجراء الاختبار توصلنا الى ان قيمة f-statistic اكبر من القيم الحرجة الدنيا والقصوى عند النسب (10%؛5%؛2.5%؛1%)، هذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، تعكس هذه النتيجة وجود ارتباط بنيوي طويل المدى بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر حيث أن تغير أحد المتغيرات يؤثر تدريجيا على المتغيرات الأخرى ما يعزز أهمية تبني سياسات اقتصادية مستدامة ومتكاملة لدعم التنويع باعتباره محركًا أساسياً للنمو على المدى الطويل.

5.2.3. اختبار عدد العلاقات التكاملية التوازنية طويلة المدى: حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (3-12): نتائج اختبار johansen cointegration test

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.363400	27.57476	42.91525	0.6475
At most 1	0.223630	12.67152	25.87211	0.7634
At most 2	0.122660	4.318384	12.51798	0.6957
Trace test indicates 1 counteracting eon(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *			25.82321	0.6431

	0.363400	14.90324		
At most 1	0.223630	8.353141	19.38704	0.7888
At most 2	0.122660	4.318384	12.51798	0.6957
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم:09

تشير نتائج اختبار Johansen إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة، حيث أن كل من اختبار Trace واختبار Max-Eigenvalue لم يسجلا قيماً معنوية (جميع القيم الاحتمالية أعلى من 0.05)هذا ما يعني قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي فإنه لا يمكن التحدث عن وجود توازن مستقر طويل الأمد ضمن النموذج محل الدراسة، تعكس هذه النتيجة ضعف الترابط البنيوي بين النمو الاقتصادي والتنويع، وتشير إلى أن السياسات الاقتصادية المعتمدة لم تؤدِ إلى تكامل فعلي بين المتغيرات على المدى الطويل مما يستدعي ضرورة تبني إصلاحات متكاملة وشاملة تضمن تنسيق التطور بين مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة.

6.2.3. اختبار تحديد فترات ابطاء المثلى:

يوضح الشكل(3-5)تحديد عدد فترات الابطاء المثلى بحساب معيار (Akaike info criterion AIC)لعدة تباطؤا زمنية وتبين ان النموذج(.ARDL (1.1.5هو النموذج الأمثل.

الشكل (3-5): تحديد عدد التأثيرات في نموذج (ARDL)

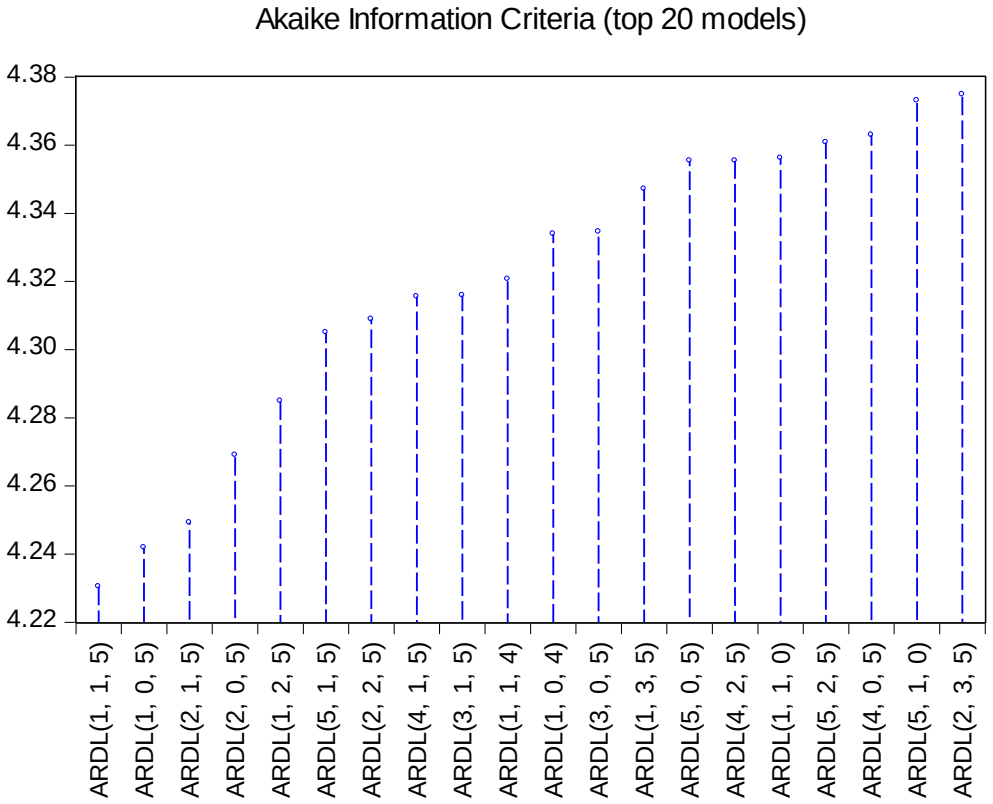

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews

7.2.3.تقدير ال نموذجARDL:

بعد تحديد نموذج ARDL الأمثل باستخدام معيار AkaikeK(AIC)، تم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة(الصادرات خارج قطاع المحروقات، الانفتاح التجاري) ضمن نموذج ARDL(1؛5؛1)

يعرض الجدول ادناه نتائج التقدير، بما في ذلك معاملات المتغيرات، الانحرافات المعيارية، إحصاءات t، ومستوى الدلالة الإحصائية لكل متغير، مما يسمح بتقييم اثر كل من المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990-2024.

الجدول(3-13): تقدير النموذج ARDL

المتغير	المعامل(Coefficient)	الاحتمالية (P-value)	التفسير
GDP (-1)	0.014182	0.9407	غير معنوي: النمو في الفترة السابقة لا يؤثر على النمو الحالي
EXPORT	-0.310577	0.6265	غير معنوي: الأثر المباشر الحالي للصادرات خارج المحروقات سلبي وغير معنوي
EXPORT (-1)	1.804877	0.0318	معنوي: تأثير إيجابي ومهم احصائيا على النمو الاقتصادي
EXPORT (-2)	-1.362917	0.1214	تأثيرات متأخرة لكن غير دالة احصائيا
EXPORT (-3)	1.624856	0.1618	
EXPORT (-4)	-1.335356	0.2665	
EXPORT(-5)	-2.221847	0.0802	
OPEN	0.115241	0.2451	غير معنوي: الانفتاح التجاري لا يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي
OPEN (-1)	-0.115182	0.2171	تاثير غير معنوي للانفتاح متأخر بفترة واحدة
C(الثابت)	4.445889	0.1605	ثابت وغير معنوي

R-squared(R2)=0.490086
Durbin-watson Stat(DW)=2.019359
F-statistic=2.135807
Prob(F)=0.075638

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم: 10

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL (1, 5, 1) أن تأثير التنويع الاقتصادي، ممثلًا في الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر كان معنويًا عند التأخر الأول وبمعامل إيجابي قدره 1.804877، مما يدل على وجود أثر إيجابي متأخر على النمو الاقتصادي. من جهة أخرى لم تظهر متغيرات الانفتاح التجاري دلالة إحصائية وهو ما قد يفسر بعدم كفاءة سياسات الانفتاح التجاري أو تأخر آثارها على المدى الطويل، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ حوالي 0.490086، مما يشير إلى أن حوالي 49% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة في النموذج.

DW=2.019359 وهي قريبة جدا من 2 مما يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وهو امر جيد للنموذج و قيمةF=2.135807 وProb(F)=0.075638 وهذا يشير الى ان النموذج غير معنوي عند مستوى5% ولكنه قد يكون معنويا عند مستوى10%، وهذا يدل على ان العلاقات بين المتغيرات ليست قوية بما يكفي، تظهر نتائج النموذج أن التنويع الاقتصادي في الجزائر، متمثل في الصادرات خارج المحروقات، لا يؤثر بشكل فوري ومباشر على النمو الاقتصادي، بل يبدأ أثره في الظهور بعد فترة زمنية من التطبيق، وتحديدًا عند تأخر زمني بفترة واحدة و هذا يعني أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال في مرحلة بناء تدريجي، وأن أثرها الإيجابي على الاقتصاد لا يكون لحظيا، وهو ما يتطلب سياسات مستقرة تضمن استمرارية هذا المسار، من جهة أخرى، لم يظهر الانفتاح التجاري كعامل مؤثر على النمو لا في الحاضر ولا في الفترات السابقة. وهذا ما يفسر بأن الانفتاح التجاري في الجزائر لم يكن موجها بالشكل الصحيح نحو تعزيز الإنتاج المحلي أو دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات،
بل ظل مرتبط أكثر باستيراد المواد الاستهلاكية و الاعتماد على المحروقات في التصدير وهذا ما جعله لا يساهم بشكل فعال في تحفيز النمو الاقتصادي الحقيق.

8.2.3.تقدير نموذج تصحيح الخطأ (قصير المدى):

ان العلاقة قصيرة الاجل تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطا والجدول الاتي يلخص نتائج التقدير لنموذج الدراسة في المدى القصير

الجدول (3–14):نتائج اختبار معامل تصحيح الأخطاء في الاجل القصير.

CointegratingForm				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORHH)	-0.310577	0.628340	-0.494281	0.6265
D (EXPORHH (-1))	1.362917	0.842416	1.617868	0.1214
D (EXPORHH (-2))	-1.624856	1.118472	-1.452747	0.1618
D (EXPORHH (-3))	1.335356	1.168205	1.143083	0.2665
D) EXPORHH (-4))	2.221847	1.205535	1.843037	0.0802
D(OPEN)	0.115241	0.096239	1.197446	0.2451
CointEq (-1)	-0.985818	0.188420	-5.232026	0.000
Cointeq = GDP-(-1.8269*EXPORTHH+0.0001*OPEN+4.5098)				

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم: 11

يتضح من الجدول السابق ان الحد من تصحيح الخطأ(1-)Coint Eq جاءت قيمته سالبة ومعنوية، حيث بلغت قيمته(0.985818-)(قيمةp=0.000) يشير الى سرعة تعديل سريعة نحو التوازن الطويل المدى. وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنويع الاقتصادي، وتبين قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ ان حوالي(98.85%) من الاختلال قصير الاجل في معدل النمو الاقتصادي في المدة السابقة يمكن تصحيحه في المدة الحالية باتجاه العلاقة طويلة الاجل عند حدوث أي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية، يُبرز معامل تصحيح الخطأ قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف الديناميكي في وجه الصدمات الظرفية قصيرة الأمد، حيث يشير إلى أن اختلال النمو الاقتصادي الناتج عن تغيرات في مؤشرات التنويع التجاري يتم امتصاصه بسرعة عبر اليات التصحيح الذاتي هذا يعكس نوعا من المرونة الهيكلية واستقرار الأساسيات الاقتصادية، ويعني ان التنويع الاقتصادي، حتى وان لم يكن فعالا مباشرا، الا انه يساهم في تثبيت الدورة الاقتصادية وتحقيق التوان العام على المدى الطويل، مما يدعم فرص النمو المستدام.

9.2.3.اختبار نموذج طويل المدى:

الجدول (3-15):يوضح نتائج اختبار نموذج طويل المدى

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficients	Std.Error	t.Statistic	Prob
EXPORHH	-1.826871	0.755722	-2.417384	0.0253
OPEN	0.000060	0.048078	0.001245	0.999
C	4.509848	3.213669	1.403333	0.1759

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم: 12

يلاحظ ان متغير EXPORHH الصادرات خارج قطاع المحروقات معامله سالب (1.826871-) مما يشير إلى علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي وقيمة (2.417384-) t-Statistic ذات دلالة إحصائية(Prob = 0.0253 < 0.05)

يشير هذا إلى أن زيادة الصادرات قد ترتبط بانخفاض في النمو الاقتصادي في هذا النموذج، وهذا الامر غير متوقع اقتصاديا لان الصادرات عادة ما تعزز النمو عبر زيادة الطلب الخارجي وتحفيز الإنتاج وهذا ما قد يعكس اعتماد الاقتصاد على تصدير المواد الخام غير المصنعة او التأثيرات السلبية لارتفاع سعر الصرف وفي المقابل يظهر

المتغير OPEN(الانفتاح التجاري) ذو معامل موجب لكنه ضعيف جداً (0.000060) وليس له دلالة إحصائية(Prob = 0.999) وهذا يعني أن درجة الانفتاح التجاري ليس لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في هذا النموذج، مما يشير الى محدودية فوائد التحرير التجاري بسبب ضعف التكامل بين القطاعات المحلية والخارجية والاعتماد على قطاعات غير تنافسية مما يجعل الانفتاح التجاري غير فعال في تعزيز النمو.

10.2.3.اختبارات مشاكل النموذج:

1.اختبار التوزيع الطبيعي:

الشكل (3–6): يمثل التوزيع الطبيعي للاخطاء

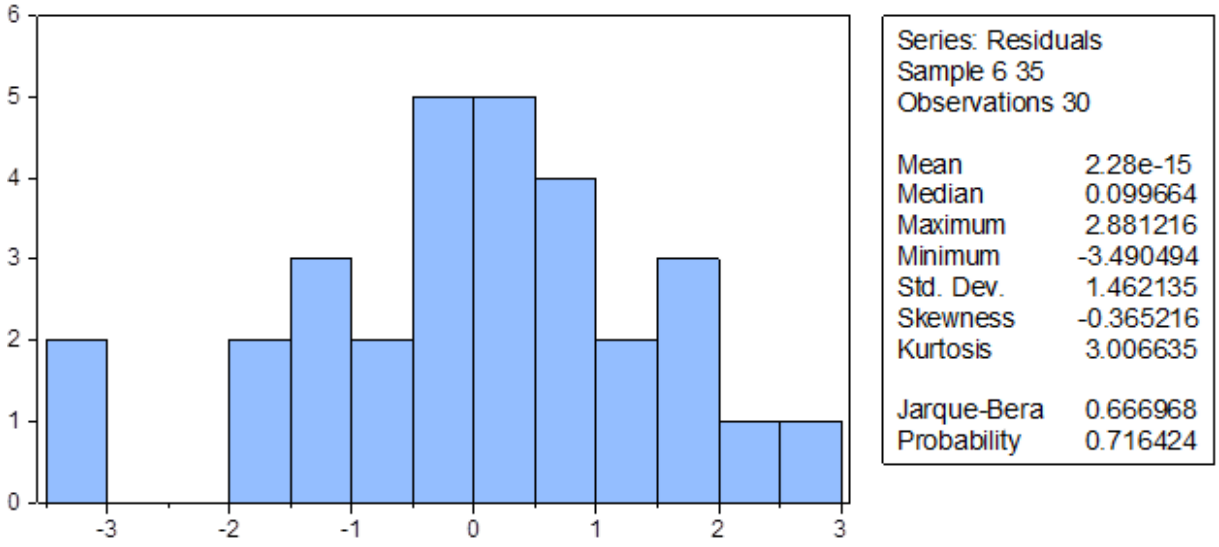

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج.

حسب نتائج الاختبار وقيم skewness et kurtosis فان القيم موزعة توزيعا طبيعيا ايضا قيم p-value ل جاك بيرا اكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية حسب اختبار جارك بيرا فان القيم موزعة توزيعا طبيعيا.

2.اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: وذلك بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey والذي يتضمن فرضيتين وهما العدمية بوجود ارتباط ذاتي تسلسلي اذا كانت P-value اقل من 0.05 والفرضية البديلة بعدم وجود الارتباط الذاتي التسلسلي اذا كانت القيمة اكبر من 0.05

الجدول (3–16): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.030597	Prob. F(2.18)	0.9699
Obs*R-squared	0.101644	Prob. Chi-Square(2)	0.9504

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم: 01

بناءا على القيمةF-statistic = 0.030597و P-value=0.9699، نلاحظ ان قيمة P أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء بناءا على اختبار F ولكن عند النظر الى نتيجةObs*R-squared=0.101644 وقيمته الاحتماليةP-0.9504 =value،فهي أكبر من 0.05، مما يشير الى انه يمكننا قبول الفرضية البديلة وانه لا يوجد ارتباط ذاتي في الأخطاء حسب اختبار Chi-Square عند مستوى ثقة 95%وذلك رغم زيادة درجات الابطاء الى 2 ولم يتم معالجة المشكل.

3.اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء heteroscedasticity test: تم الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وهناك اختبارات اخرى، حيث تحصلنا على النتائج التالي:

الجدول (3-17): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.153600	Prob. F(9.20)	0.3738
Obs*R-squared	.1025173	Prob. Chi-Square(9)	0.3305
Scaled explained SS	4.571438	Prob. Chi-Square(9)	0.8700

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم: 02

انطلاقا من نتائج الاختبار نرفض الفرضية العدمية لان القيم P-VALUE أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية البديلة ونصل الى تجانس تباين الأخطاء.

اختبار الفرضيات:

بناءا على الإشكالية المطروحة والفرضيات الثلاث التي وضعتها الدراسة تم استخدام منهجية ARDL لاختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2024، حيث استخدمت كل من الصادرات خارج قطاع المحروقات والانفتاح التجاري كمؤشرات للتنويع الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

1-اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على ان التنويع الاقتصادي هو أحد الحلول الفعالة لمواجهة الاقتصاد الريعي حيث يقلل من المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار السلع الأساسية، فمن خلال النتائج المتحصل عليها، نقبل صحة الفرضية الأولى حيث الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مورد واحد غالبا ما يكون عرضة للتقلبات الخارجية كما هو الحال في الجزائر، وهذا راجع الى ان نتائج الدراسة القياسية أظهرت بشكل غير مباشر هشاشة الاقتصاد الجزائري الناتجة عن اعتماده الكبير على قطاع المحروقات، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- نتائج نموذج ARDL أوضحت أن الصادرات خارج المحروقات(EXPORTHH) ، والتي يفترض أن تمثل بديلا تنويعيا لقطاع المحروقات، جاءت ذات علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبدرجة معنوية(P-value = 0.0318) ، هذا يدل على أن هذه الصادرات لم تحقق الدور المنتظر منها في تعزيز النمو، مما يبرز غياب قاعدة اقتصادية بديلة قوية، وبالتالي استمرار التبعية للقطاع الريعي.

- **نتائج اختبار Granger** للسببية بينت انه لا توجد علاقة سببية معنوية بين أدوات التنويع (الصادرات خارج المحروقات والانفتاح التجاري) والنمو الاقتصادي، مما يعني ان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينا بقطاع واحد مهيمن.

- معامل التحديد للنموذج($R^2 = 0.49$) يدل على ان نصف التغيرات في النمو لم تفسر من خلال أدوات التنويع الاقتصادي المستخدمة في الدراسة، ما يعكس ضعف مساهمتها الفعلية مقارنة بعوامل أخرى وعلى راسها المحروقات.

بناءا على هذه النتائج يتضح ان الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة واضحة نتيجة استمراره في الاعتماد على قطاع المحروقات وان التنويع الاقتصادي رغم ضرورته الاستراتيجية، لم يترجم فعليا الى تأثير ملموس على النمو الاقتصادي حتى الان لذا فان الدعوة الى تبني التنويع الاقتصادي تبقى صحيحة وضرورية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية محل الاختبار.

2-اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على انه تمثل مظاهر التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تنمية الصادرات خارج المحروقات أحد المسارات الممكنة لتعزيز النمو الاقتصادي، رغم التحديات المرتبطة بتركيبة هذه الصادرات، فمن خلال النتائج المتحصل عليها نقبل صحة الفرضية التي تنص على أن تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات تعد من المسارات الممكنة لدعم النمو الاقتصادي، وإن كانت محدودة الفعالية بفعل مكونات هذه الصادرات، وهذا راجع إلى أن نتائج نموذج ARDL أظهرت أن متغير الصادرات خارج المحروقات (EXPORTHH)له تأثير معنوي في المدى الطويل (P-value = 0.0318)، لكنه كان سلبيًا (معامل سالب)، وهو ما يعكس أن هذه الصادرات ليست قادرة على دفع النمو الاقتصادي بطريقة إيجابية.

ويفسر ذلك بما ورد في مناقشة النتائج، حيث أشير إلى أن تركيبة الصادرات خارج المحروقات تتركز أساسًا على مواد أولية غير مصنّعة ضعيفة القيمة المضافة، مثل المنتجات الفلاحية الخام وبعض المواد الأولية، وهذا ما يجعل أثرها على الناتج المحلي الإجمالي محدودا، بل قد يكون عكسيا بسبب غياب التحويل الصناعي والتكامل القطاعي، وعلى الرغم من ضعف هذه النتائج إلا أن وجود دلالة معنوية للعلاقة الطويلة الأجل يُشير إلى

أن هذا المسار لا يزال قائما كإمكانية واقعية لتعزيز النمو بشرط إصلاح هيكلة هذه الصادرات وتنويعها نحو منتجات صناعية وتحويلية ذات مردودية.

3-اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على انه توجد علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجل الطوي، فمن خلال النتائج المتحصل عليها، نرفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا راجع إلى أن النتائج القياسية لنموذج ARDL أظهرت أن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو كانت عكسية، حيث جاء Rمعامل EXPOTHH سالبًا في المدى الطويل مع دلالة إحصائي، هذا يعني أن زيادة هذه الصادرات كما هي حاليا لا تؤدي إلى زيادة في النمو، بل إلى تراجعه، وهو ما يخالف تماما الطرح النظري القائم على أن التنويع الاقتصادي يعزز النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فإن متغير الانفتاح التجاري(OPEN) ، الذي يمثل مظهرا آخر من مظاهر التنويع والانفتاح على الأسواق العالمية جاء غير دال إحصائيًا (P-value > 0.1)، مما يدل على أن أثره ضعيف أو غير فعال في تفسير التغير في الناتج المحلي.

هذه النتائج تبرز أن السياسات التنويعية المطبقة في الجزائر لم تؤد إلى نمو فعلي وملموس بسبب تركيبة الصادرات وغياب قيمة مضافة حقيقية، ما يعني أن العلاقة بين التنويع والنمو ليست طردية في السياق الحالي.

5. خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا القياسية التي تهدف الى قياس مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من1990 الى 2024 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وقد تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين صادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر لاعتمادها على صادرات ذات منتجات اولية ضعيفة القيمة المضافة ما يعكس نمو غير فعال غير مستدام.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

خاتمة:

1. الخاتمة:

حظي موضوع التنويع الاقتصادي باهتمام واسع من قبل الباحثين والاقتصاديين، نظرا لكونه احد الحلول الأساسية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، فضلا عن كونه ركيزة محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وعلى الصعيد الاجتماعي يسهم التنويع الاقتصادي في تعزيز رفاهية الافراد وضمان مستوى معيشي كريم للمواطنين، وفي هذا السياق انقسمت دراستنا الى ثلاثة فصول رئيسية؛ تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري حيث استعرضنا مفاهيم النمو الاقتصادي، الى جانب ابراز أهمية هذا الأخير في بناء اقتصاد قوي ومتنوع، كما تطرقنا الى طبيعة العلاقة بين النمو والتنويع الاقتصادي.

اما الفصل الثاني فتناولنا فيه مختلف الدراسات السابقة كونها تساهم بشكل كبير في تعزيز الدراسة ومساعدة الباحثين على الاطلاع بكل الجوانب المتعلقة بأدوات جمع البيانات وتدارك الأخطاء، كما ان الهدف الرئيسي منها هو توحيد الدراسة الحالية الى اكتشاف ان متغيرات جديدة تؤثر على الصادرات خارج المحروقات فقد خصص لاستعراض الدراسات السابقة، لما لها من دور في تعزيز الإطار المعرفي للدراسة الحالية وإتاحة الفرصة للباحث للاطلاع على الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات المستخدمة.

وفي الفصل الثالث، اعتمدنا المنهج القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARD)، وذلك بغرض تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990الى2024، وركزت هذه الدراسة التجريبية على تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي من جهة وكل من الصادرات خارج المحروقات والانفتاح التجاري من جهة أخرى وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج المهمة التي تسهم في اثراء النقاش حول سبل تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

2- نتائج الدراسة :

1.2-من حيث الجانب النظري: أظهرت الدراسة ان التنويع الاقتصادي يعد أداة استراتيجية لتقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق استقرار اقتصادي، بينما يعد النمو الاقتصادي مؤشرا على التطور الاقتصادي ويقاس بالناتج المحلي الاجمالي والدخل الفردي، وتبين من خلال النتائج وجود علاقة طردية في الغالب بين التنويع والنمو حيث يسهم تنويع القطاعات الاقتصادية خاصة غير النفطية في دعم وتوسيع قاعدة الانتاج المحلي مما ينعكس ايجابا على النمو في المدى المتوسط و مع ذلك كشفت الدراسة عن نتيجة غير متوقعة تمثلت في الاثر السلبي للصادرات خارج المحروقات على النمو في المدى الطويل، وهو ما يعزى الى ضعف القيمة المضافة لهذه الصادرات.

وتؤكد هذه النتائج في مجملها اهمية تبني سياسات اقتصادية تهدف لى تنويع فعلي وهيكلي للاقتصاد الوطني، بما يعزز من فاعلية مساهمة مختلف القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2.2-من حيث الجانب التطبيقي: بناءا على الدراسة التطبيقية المعتمدة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)، وبعد تحليل البيانات الإحصائية للفترة الممتدة بين 1990-2024، تم التوصل الى مجموعة من النتائج التي تعكس طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث اثبت اختبار الحدود (Bounds Test)وجود ارتباط معنوي بين المتغيرات المدروسة.

- بينت نتائج المدى الطويل ان الصادرات خارج المحروقات تحمل اثرا سلبيا ومعنويا على النمو الاقتصادي، وهو ما يعد نتيجة غير متوقعة وتفسر غالبا بتركيبة هذه الصادرات التي تظل متمركزة حول المواد الأولية غير المصنعة، مما يحد من قدرتها على دعم النمو بشكل فعال.

- لم يظهر الانفتاح التجاري كعامل مؤثر احصائيا في كل من الاجلين القصير والطويل، مما يشير الى ضعف دوره في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، وربما يعكس ذلك ضعف تنوع القاعدة التصديرية الجزائرية واعتمادها الكبير على قطاع المحروقات.

- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) حوالي0.49 وهي نسبة تعكس قدرة النموذج على تفسير ما يقارب نصف التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعد مقبولا في الدراسات الاقتصادية.

- اكدت الاختبارات الإحصائية التشخيصية ملاءمة النموذج المستخدم، حيث لم تسجل مشاكل في الارتباط الذاتي او تباين الأخطاء، مما يعزز من مصداقية النتائج المتوصل اليها.

3. مقترحات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج نظرية وتطبيقية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر، نقترح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في تحسين فعالية السياسات التنويعية، وتعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

- اعادة هيكلة الصادرات خارج المحروقات لتشمل منتجات صناعية وتحويلية ذات قيمة مضافة عالية، عوض التركيز على المواد الأولية والمنتجات الخام.
- توفير مناخ استثماري مشجع للقطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال تبسيط الاجراءات الادارية، وضمان استقرار التشريعات الاقتصادية، مما يسهم في تحفيز الإنتاج والتصدير.
- تعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية، خاصة بين القطاع الصناعي والقطاعات الفلاحية والخدمية، لخلق سلاسل انتاج متكاملة تؤدي إلى تنمية شاملة.
- مراجعة سياسات الانفتاح التجاري بطريقة تضمن حماية المنتجات الوطنية، ودعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- تطوير البنية التحتية للتصدير، لا سيما النقل، والتخزين، والخدمات اللوجستية، لما لها من دور مهم في تقليل تكلفة التصدير وتحسين جودة السلع.
- دعم البحث العلمي والابتكار في المجالات الاقتصادية والإنتاجية، بهدف بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتميز، بدل الاعتماد على القطاعات التقليدية فقط.
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، عبر الاستثمار في التعليم والتكوين المهني المرتبط بالاحتياجات الاقتصادية الفعلية، ما يعزز الإنتاجية والابتكار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. مراجع باللغة العربية :

1) الكتب :

- السامرائي، إ. ف & .الزغبي، هـ. م) .2004 .(نظم المعلومات الإدارية (الإصدار 1) .عمان: دار الصفاء.
- حسن، ع. م) .2007 .(تكنولوجيا الاتصال الحديثة .مصر: دار البيان للطباعة والنشر.
- عبد الهادي، م. ف) .1984 .(مقدمة في علم المعلومات .القاهرة: دار غريب.
- الشبل، ف) .2012 .(التنمية الاقتصادية: أصولها وقواعدها .مصر: وكالة الصحافة العربية.
- عطا الله، أ & .الحسبان، س) .2009 .(الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات (الطبعة 1). عمان.
- العاني، م) .2008 .(العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات .عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

2) المقالات العلمية :

- بازينة، ي & .حتوق سيرينا، غ. (جويلية 2021). التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962–2014 .مجلة الدراسات الاقتصادية، 4(3)، .36-26
- بوحيد، ل. (2017). دور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة الحقيقة.
- زحاف، ح & .بن عجيلة، ب. (2023). التنويع الاقتصادي في الدول النفطية: ماليزيا، الإمارات، الجزائر نموذجاً .مذكرة ماستر .عين تموشنت: بلحاج بوشعيب) .تحويلت لمذكرة لكنها منشورة كمقال؟ يُنقل في الأطروحات(
- زكرياء، م & .خليفة، ع. (ديسمبر 2019). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج FMOLSو :SECM دراسة قياسية للفترة 1980–2017 .مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 4(7)، .136-117
- موسى، ب & .رواينية، ك. (ديسمبر 2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5.152-133 ,

- تجوروت، م.، رملة، م & .بدروني، ع. ا. (2021). قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017 باستخدام نموذج ARDL. Revue des Réformes Économiques et Intégration en Économie Mondiale، 15(1)، 81-93.
- ميساوي، ا. ق. (10 مايو 2018). أثر ترقية الاستثمار على التمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 . أطروحة دكتوراه .بسكرة: جامعة مُحَمَّد خيضر

3) أطروحات ورسائل (ماستر/دكتوراه):

✓ **أطروحات دكتوراه:**

- بن بالي، ه) .2024 .(أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية (أطروحة دكتوراه). جيجل: جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي.
- بقة، ك) .2024 .(التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات 2000–2023 (أطروحة دكتوراه). الجلفة: جامعة زيان عاشور.
- بيطاط، س) .2023–2024 .(أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية (أطروحة دكتوراه). جيجل: جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي.
- سادقي، ج. د) .2024 .(محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- خشيب، .. (بلا تاريخ) .النمو الاقتصادي .تم الاسترداد من www.alukah.net) مصدر إلكتروني/غير أكاديمي.(
- هني، و) .2017 .(أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة نماذج بعض البلدان العربية (أطروحة دكتوراه). سيدي بلعباس: جامعة الجيلالي اليابس.

✓ **رسائل ماستر**

- أبو عمرة، ص) .2015/2014 .(أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (شهادة ماستر). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- بن سالم، ا. ت) .2017 .(دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر خلال الفترة 1970–2014 (شهادة ماستر). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

- حواشين، ر) .2018–2019 .(النمو الاقتصادي في الجزائر (مذكرة ماستر). تيارت: جامعة ابن خلدون.
- خولاء، ذ & .عوواودة، د) .2013 .(محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2011 (شهادة ماستر). قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
- رايس، م) .2005 .(أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة (مذكرة ماستر). الجزائر: جامعة الجزائر.
- زحاف، ح & .بن عجيلة، ب. (2023). (مذكورة أعلاه تحت المقالات)
- طويهري، ف) .2014 .(أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية (رسالة ماستر). وهران: جامعة وهران 2.
- قادة، د) .2011 .(دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر (رسالة ماستر). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- مجلخ، س.، خلفاوي، إ.، &بشيشي، و) .2023 .(التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية (مجلة/ورقة، لكنها يمكن أن تكون امتدادًا لأطروحة). تُعامل كمقال.
- مسعودي، ز & .خليفة، ع) .2019 .(محددات النمو الاقتصادي باستخدام FMOLS و SECM (مقال)
- مسريحد، ب) .2018 .(مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ القرار بالمؤسسة (أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر 3.

المراجع الأجنبية:

- Friedman, M. (2006). The moral consequence of economic growth. Society, 15–22.
- Le-Yin, Z. (2003, October 18–19). Background paper on economic diversification. Tehran, Iran. Retrieved February 7, 2025, from UNFCCC official website.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: اختبارات الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	EXPO RHH	GDP	OPNE
Mean	1.541438	2.771875	59.41305
Median	0.975000	3.150000	59.20059
Maximum	7.000000	6.500000	76.68451
Minimum	0.280000	-5.000000	44.92281
Std. Dev.	1.535080	2.288292	8.641367
Skewness	2.122358	-1.445786	0.054354
Kurtosis	7.206122	5.811754	2.118159
Jarque-Bera	47.61209	21.68953	1.052614
Probability	0.000000	0.000020	0.590783
Sum	49.326	88.700	1901.2

	00	00	18
Sum Sq. Dev.	73.050 57	162.32 47	2314.8 70
Observat ions	32	32	32

الملحق رقم02: اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.030597	Prob. F(2,18)	0.9699
Obs*R-squared	0.101644	Prob. Chi-Square(2)	0.9504

الملحق رقم03: اختبار ثبات تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.153600	Prob. F(9,20)	0.3738
Obs*R-squared	10.25173	Prob. Chi-Square(9)	0.3305
Scaled explained SS	4.571438	Prob. Chi-Square(9)	0.8700

الملحق رقم04: اختبار الاستقرارية للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.980180	0.0191
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الملحق رقم05: اختبار الاستقرارية للصادرات خارج المحروقات

Null Hypothesis: D(EXPORT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.401040	0.0439
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

الملحق رقم06: اختبار الاستقرارية للانفتاح التجاري

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.562887	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

الملحق رقم07: اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/02/25 Time: 18:09
Sample: 1 35
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause EXPORT	33	2.11361	0.1397
EXPORT does not Granger Cause GDP		0.75488	0.4794
OPEN does not Granger Cause EXPORT	33	1.46224	0.2489
EXPORT does not Granger Cause OPEN		0.22067	0.8034
OPEN does not Granger Cause GDP	33	0.71545	0.4977
GDP does not Granger Cause OPEN		0.15077	0.8607

الملحق رقم08: اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 06/02/25 Time: 18:14
Sample: 6 35
Included observations: 30
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.01037	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

الملحق رقم09: اختبار عدد العلاقات التكاملية التوازنية طويلة المدى

Date: 06/02/25 Time: 18:17
Sample (adjusted): 3 35
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: EXPORT GDP OPEN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.363400	27.57476	42.91525	0.6475
At most 1	0.223630	12.67152	25.87211	0.7634
At most 2	0.122660	4.318384	12.51798	0.6957

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.363400	14.90324	25.82321	0.6431
At most 1	0.223630	8.353141	19.38704	0.7888
At most 2	0.122660	4.318384	12.51798	0.6957

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

EXPORT	GDP	OPEN	@TREND(2)
-0.200836	-0.567003	0.029308	0.080402
-0.798221	0.322533	-0.101676	0.180117
-0.328603	0.003369	-0.115264	0.010577

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(EXPORT)	0.345795	0.217296	0.115489
D(GDP)	0.779952	-0.550534	0.521529
D(OPEN)	-0.163514	0.840858	1.517454

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -194.8904

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

EXPORT	GDP	OPEN	@TREND(2)
1.000000	2.823210	-0.145932	-0.400339
	(0.82567)	(0.19062)	(0.14577)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(EXPORT)	-0.069448
	(0.02761)
D(GDP)	-0.156642
	(0.08174)
D(OPEN)	0.032839
	(0.17795)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -190.7138

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

EXPORT	GDP	OPEN	@TREND(2)
1.000000	0.000000	0.093159	-0.247520
		(0.05399)	(0.04871)
0.000000	1.000000	-0.084688	-0.054129
		(0.05311)	(0.04791)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(EXPORT)	-0.242898	-0.125982
	(0.10801)	(0.08560)
D(GDP)	0.282805	-0.619800
	(0.32388)	(0.25668)
D(OPEN)	-0.638351	0.363917
	(0.71746)	(0.56860)

الملحق رقم10: تقدير النموذج

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 06/02/25 Time: 18:29
Sample (adjusted): 6 35
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): EXPORT OPEN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 180
Selected Model: ARDL(1, 5, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.014182	0.188420	0.075268	0.9407
EXPORT	-0.310577	0.628340	-0.494281	0.6265
EXPORT(-1)	1.804877	0.781818	2.308566	0.0318
EXPORT(-2)	-1.362917	0.842416	-1.617868	0.1214
EXPORT(-3)	1.624856	1.118472	1.452747	0.1618
EXPORT(-4)	-1.335356	1.168205	-1.143083	0.2665
EXPORT(-5)	-2.221847	1.205535	-1.843037	0.0802
OPEN	0.115241	0.096239	1.197446	0.2451
OPEN(-1)	-0.115182	0.090378	-1.274457	0.2171
C	4.445889	3.048092	1.458581	0.1602

R-squared	0.490086	Mean dependent var	3.125000
Adjusted R-squared	0.260624	S.D. dependent var	2.047570
S.E. of regression	1.760644	Akaike info criterion	4.230437
Sum squared resid	61.99732	Schwarz criterion	4.697503
Log likelihood	-53.45656	Hannan-Quinn criter.	4.379856
F-statistic	2.135807	Durbin-Watson stat	2.019359
Prob(F-statistic)	0.075638		

الملحق رقم11: تقدير نموذج تصحيح الخطا (قصير المدى)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 5, 1)
Date: 06/02/25 Time: 18:33
Sample: 1 35
Included observations: 30

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORT)	-0.310577	0.628340	-0.494281	0.6265
D(EXPORT(-1))	1.362917	0.842416	1.617868	0.1214
D(EXPORT(-2))	-1.624856	1.118472	-1.452747	0.1618
D(EXPORT(-3))	1.335356	1.168205	1.143083	0.2665
D(EXPORT(-4))	2.221847	1.205535	1.843037	0.0802
D(OPEN)	0.115241	0.096239	1.197446	0.2451
CointEq(-1)	-0.985818	0.188420	-5.232026	0.0000

Cointeq = GDP - (-1.8269*EXPORT + 0.0001*OPEN + 4.5098)

الملحق رقم12: تقدير نموذج طويل المدى

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORT	-1.826871	0.755722	-2.417384	0.0253
OPEN	0.000060	0.048078	0.001245	0.9990
C	4.509848	3.213669	1.403333	0.1759